المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الخميس 1 أيلول 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

-العودة إلى المدارس بعد التوصل إلى اتفاق بين المالية ونقابة المعلمين.

- 2.5 مليون تلميذ من بينهم نصف مليون من المجتمع العربي.

-الأسير خليل عواودة المضرب عن الطعام منذ 172 يوما أوقف الإضراب بعد التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراحه.

"معاريف":

-العودة للمدارس.

-الاتفاق النووي الجديد بين إيران والدول العظمى سيوقع خلال أسابيع قليلة.

-مكالمة هاتفية بين لبيد وبايدن الذي التزم بأمن إسرائيل.

-ربع الإسرائيليين لم يقرروا بعد لمن سيصوتون.

"هآرتس":

-افتتاح السنة الدراسية بعد التوصل إلى تفاهمات بين وزارة المالية ونقابات المعلمين.

-الأسير خليل عواودة يوقف إضرابه عن الطعام الذي استمر 172 يوما.

-مصدر مصري: مصر شاركت في الاتصالات لإنهاء اعتقال عواودة.

-سوريا: إسرائيل قصفت في حلب ودمشق.

* * *

عين على العدو الخميس 1-9-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **قناة كان العبرية :**المعتقل الإداري خليل عواودة يعلن تعليق إضرابه المفتوح عن الطعام بعد التوصل لاتفاق سينتهي بموجبه اعتقاله في 2 أكتوبر/تشرين الأول.
- **قناة كان العبرية :**المحكمة العسكرية في عوفر تمدد اعتقال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي بسام السعدي حتى انتهاء الإجراءات القانونية بحقه.
- **قناة كان العبرية :**استشهاد فلسطينيين اثنين في تبادل لإطلاق النار مع قوات من جيش العدو في حادثين منفردين بنابلس والبيرة.
- **مكتب غانتس:** وقع وزير الجيش بيني غانتس على أوامر لفرض قيود على ممتلكات حوالي 20 جهة (أفراد وشركات) يلعبون أدواراً رئيسية في نظام حماس الاستثماري، الذي يدير سراً مشاريعَ بمئات الملايين من الدولارات، من خلال شبكة من الشركات العالمية تعمل في السودان وتركيا والإمارات والسعودية والجزائر، والتي تضخ أموالاً لتعظيم قدرات الجناح العسكري في غزة وتطويرها، منها شركة رواد وأندا وسيدار وأجروجيت.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 12 :**أنباء عن هجوم لسلاح الجو على سوريا، سمع دوي انفجارات وتم تفعيل أنظمة الدفاع الجوي.
- **معاريف :**أعلنت مجموعة مخترقين عراقية محسوبة على الميليشيات الموالية لإيران إسقاط مواقع موانئ يافا وحيفا وعكا وإيلات ما تسبب في تعطيلها أمس.

- **"إسرائيل اليوم :"**التقديرات في "إسرائيل": الاتفاق بين القوى الكبرى وإيران لن يتم في الأيام المقبلة.

- **القناة 13 العبرية :**أهم ما جاء خلال المهاتفة بين بايدن ولبيد ما قاله الأخير أن "إسرائيل" ستحافظ (او ستبقي) على حرية العمل العسكري سواء تم التوقيع على الاتفاق ام لم يتم كما التزم الرئيس الأمريكي بالحفاظ على حرية "العمل الإسرائيلي" وذلك استمراراً لوثيقة القدس التي تم التوقيع عليها خلال يوليو الماضي عند زيارته "لإسرائيل."

- **مكتب لابيد:** تحدث رئيس الوزراء يائير لابيد قبل قليل مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، حول المفاوضات بين القوى بشأن الاتفاق النووي، والجهود المختلفة لوقف تقدم إيران نحو الأسلحة النووية، وناقشا آخر المستجدات وأنشطة إيران في الشرق الأوسط وخارجه، كما هنأ لابيد الرئيس بايدن على الضربات الأمريكية الأخيرة في سوريا، أكد الرئيس بايدن التزامه العميق بأمن إسرائيل والحفاظ على قدراتها ضد أي عدو وتهديد قريب وبعيد.

- **قناة كان العبرية :**الاتصال الهاتفي الذي جرى بين لبيد وبايدن كان الأول منذ زيارة الأخير "لإسرائيل" في يوليو الماضي وقد استغرقت عملية التنسيق من أجل اجراء هذه المحادثة الهاتفية وقت طويل، خلالها أكد لبيد موقف "إسرائيل" الرافض للعودة الى الاتفاق النووي ومن خلال ما فهمناه هنالك عدة نقاط تصفها "إسرائيل" بالمهمة تم طرحها خلال هذا المهاتفة من قبل الرئيس الأمريكي – الأولى – فهمت "إسرائيل" أن الرئيس الأمريكي لا ينوي إغلاق الملفات المفتوحة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمرتبطة بالبرنامج النوي لإيران، والثانية أنه لن يعود عن وعوده التي قطعها بشأن رفض ادارته لمسألة شطب الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، وهناك نقطة أخرى في غاية الأهمية ننقله لمسؤول "إسرائيلي" مفادها هنالك تفهم أمريكي لكون "إسرائيل" ليست طرفاً في الاتفاق وتنوي بذل قصارة جهدها حتى لا تمتلك إيران السلاح النووي هذه النقاط في غاية الأهمية تم تداولها خلال المكالمة الهاتفية التي استمرت لنحو 45 دقيقة وحتى الآن لم يتضح مصير اللقاء المزمع عقده بين الرئيسين على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **موقع والا العبري:** تصل مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف، إلى المنطقة غداً لعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في القدس ورام الله، تركز زيارة ليف على القلق الأمريكي من التصعيد في الضفة الغربية، وستلتقي في "إسرائيل" مع مستشار الأمن القومي إيال حولتا ورئيس الشاباك رونين بار ومسؤولين كبار في وزارة الخارجية.

- **والا العبري:** واشنطن أبلغت طهران عبر وسطاء أوروبيين بأن ربط التحقيق في نشاطها النووي غير المعلن بالالتزام بالاتفاق النووي قد يؤخر رفع العقوبات الأمريكي.
- **إسرائيل اليوم:** تلقت صحيفتنا مؤخراً العديد من الشكاوى من "الإسرائيليين" الذين أرادوا عبور الحدود إلى سيناء بالسيارة، وقال مسؤولو المعبر الحدودي في طابا إن الكاميرات الخلفية يمكن أن تستخدم للتجسس، ولذا يطالبون بإزالتها، وهذا إجراء معقد نسبياً يكلف حوالي ألف شيكل إذا تم إجراؤه مسبقاً في مرآب، و"من يصل إلى المعبر دون تفكيك الكاميرا أولاً، فالمصريون ببساطة ينزعونها ويتسببون في أضرار بآلاف الشواكل."

الشأن الداخلي:

- **قناة كان العبرية:** انقلاب مركبة عسكرية فارغة من الجنود في حوسان دون وقوع إصابات.
- **المتحدث باسم جيش العدو:** سمح بالنشر: "مصرع جندي إسرائيلي" الليلة بعد إصابته بجروح خلال مناورة للدبابات في شمال البلاد.
- **المتحدث باسم جيش العدو:** سمح بنشر اسم الجندي الذي لقي مصرعه خلال مناورة دبابات في الجولان الليلة الماضية وهو الرقيب إيتان فيخمان 19 عاماً من بئر السبع.
- **موقع ICEالعبري :**شركة يافورا تابوري المصنعة لمشروبات تابوزينا، تدعو الجمهور لإعادة وعدم استهلاك مشروب تابوزينا نكهة التوت والموز حجم لتر ونصف، بعد اكتشاف أجسام غريبة يشتبه أنها عفن.
- **القناة 14 العبرية** 6 :جنود "إسرائيليين" قتلوا في حوادث تدريب منذ بداية العام الجاري.
- **القناة 12 العبرية :**أظهرت نتائج استطلاع للرأي أنه إذا أجريت الانتخابات اليوم فستفوز كتلة نتنياهو بـ 59 مقعداً، وسيفوز الائتلاف المنتهي ولايته"لبيد – غانتس" بـ 56 مقعداً فقط، أي أن هناك مقعداً واحداً فقط انتقل من كتلة لبيد إلى كتلة نتنياهو مقارنة بالاستطلاع السابق الذي نشر قبل أسبوع.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **آفي يسسخاروف:** لا يمكن التغاضي عما يحدث في الضفة، في البداية كانت المشكلة في جنين فقط، ثم امتدت إلى نابلس، ثم محيطها، وقام الجيش صباح اليوم باعتقال مطلوبين في سلواد عند أطراف

رام الله – لن يكون بالإمكان عزل شمال الضفة عن الوسط والجنوب لفترة طويلة، المنطقة مشتعلة بالفعل وعدد حوادث إطلاق النار يشير إلى القصة الكبيرة.

- **يوني بن مناحيم:** دخلت معركة الخلافة في السلطة الفلسطينية ذروتها، بدأ حسين الشيخ، المقرب من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، عملية أساسية للسيطرة على حركة فتح في المناطق، من خلال إجراء انتخابات داخلية تهدف إلى إزاحة العديد من منافسيه من القيادة، وتمهيد الطريق ليصبح المرشح الرسمي لفتح في الانتخابات الرئاسية بمجرد مغادرة عباس المسرح السياسي.
- **هاليل بيتون روزين** :غير معقول: المؤسسة الأمنية تبرر اتفاق الاستسلام مع الأسير "العواودة" بالقول إنه تعهد خطياً بعدم الانخراط في "الإرهاب"، وإن المصريين قدموا ضمانة لذلك.
- **إيتاي بلومنتال** :قبل وقت قصير من الهجوم المنسوب "لإسرائيل" في حلب، تم رصد طائرة نقل إيرانية (EP-GOX) تعمل لصالح الحرس الثوري تحلق بالقرب من حلب، وطبعاً من الممكن أن تكون هذه صدفة.

مقالات رأي مختارة:

- **تسفي بارئيل-هأرتس** :من يدير سياسة "إسرائيل" الخارجية والدعاية ضد الاتفاق النووي؟ هل هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية يائير لبيد أم هو رئيس الموساد ديدي برنيع؟
في إحاطة برنيع الإشكالية يوم الخميس الماضي، والتي هاجم فيها سياسة الولايات المتحدة وعرّف الاتفاقية الناشئة على أنها مبنية على أكاذيب وتتجاوز الخطوط الحمراء التي حددتها واشنطن نفسها. يبدو أن محتوى الاتفاقية لا يقلق رئيس الموساد فحسب، فقسوة الكلمات والنبرة التي قيلت بها لا تترك مجالاً للشك لا- في رأيه، وقع الرئيس بايدن عن طيب خاطر في الشبكة الإيرانية، لأن إيران والولايات المتحدة "لديهما مصلحة استراتيجية في توقيع الاتفاق" – والاستنتاج الذي لا مفر منه من كلماته أن رئيس الوزراء يجب أن يواجه الإدارة في واشنطن، وإذا لم يفعل ذلك فهو مشارك فاعل في "الكارثة الاستراتيجية" – قد يبدي برنيع رأيه في الاتفاق النووي ويجب عليه ذلك، حتى لو لم يكن نفس رأي أسلافه في الموساد أو رؤساء المنظومة الأمنية – لم يبق صراع رئيس الموساد السابق مئير دغان، ورئيس الأركان السابق غابي أشكنازي ضد نية إيهود باراك وبنيامين نتنياهو لمهاجمة إيران، خفياً لمناقشات داخلية مغلقة فقد انتشر في المجال العام وأثار جدلاً محتدماً بما يليق بقضية مصيرية – هناك فرق كبير بين القدرة على القضاء على عالم نووي إيراني، وتعطيل نشاط أجهزة الطرد المركزي، وقصف أهداف إيرانية في سوريا، وبين تدمير البنية التحتية النووية الإيرانية، ومسح المعرفة المتراكمة فيها، والتخلص من جميع كميات اليورانيوم المخصب – يجب أن يقنع لماذا يجب أن

يصدقه الجمهور، بعد توصل غالبية كبار أعضاء المنظومة الأمنية والاستخبارات في "إسرائيل"، وفي أوروبا والولايات المتحدة إلى استنتاج؛ مفاده أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية الأصلية في عام 2018، أدى إلى تسريع قدرات إيران النووية بطريقة أكثر دراماتيكية وخطورة؟ في الوقت الحالي، لا يعد هجوم برنيع وتصريحات رئيس الوزراء أكثر من تكرار للحجج التي تم استخلاصها بدقة قبل سبع سنوات، والتي ثبت بالفعل أنها خاطئة، ولكن عشية الانتخابات، من لديه الوقت والقوة لصياغة إستراتيجية جديدة؟

- **عاموس هرئيل-هأرتس** :توفر أحداث أول من أمس في الضفة الغربية، التي ستحظى كما يبدو بذكر خاطف في معظم الصحف الإسرائيلية، نظرة على معركة كثيفة بقوة زائدة، خفية تقريبا عن العيون على ضوء الاهتمام الإعلامي المحدود بها – بعد عدة عمليات قاتلة داخل حدود الخط الأخضر زادت قوات الأمن عمليات الاعتقال والتمشيط في شمال الضفة، تنحرف السلطة الفلسطينية بذلك مرة أخرى عن التزاماتها في "أوسلو" الحفاظ على حرية العبادة لليهود في المواقع التي تم الاتفاق عليها مسبقاً.

وحتى الآن يجب عدم تجاهل عدم مسؤولية المصلين أنفسهم. أيضا تحولت عملية دخول المنظمة إلى استعراض للقوة السياسية من قبل حركات اليمين، حيث تحتاج كل عملية تأمين كهذه إلى جهود كبيرة من جانب الجيش وتساهم في تأجيج النفوس في منطقة نابلس.

ليس بالصدفة قام عدد من القادة السابقين للمنطقة الوسطى بانتقاد هذا الإجراء مؤخراً – الرأي، الذي يجمع عليه كبار قادة الجيش و"الشاباك" ومكتب منسق أعمال الحكومة في المناطق" هو أن الضفة الغربية آخذة في التدهور إلى واقع عنيف، يومي تقريباً.

مكانة محمود عباس ضعيفة، وتعرف حكومة لابيد – بينيت – غانتس أن تقديم بادرات حسن نية اقتصادية أو سياسية يمكن أن يهدئ ولو بشكل قليل النفوس، لكنها تخشى من أن يتم النظر إليها يسارية وانهزامية في الصراع أمام "الليكود."

يمكن أن تشتد الفوضى في الضفة، وتتدهور مرة أخرى إلى داخل حدود الخط الأخضر قبل الانتخابات، حتى بصورة يمكن أن تؤثر على نتائجها.

- **يوسي ميلمان-هأرتس** :في الوضع الحالي (الذي لم يتغير جوهرياً منذ أعوام طويلة)، الدولة الوحيدة القادرة على العمل عسكرياً ضد إيران هي الولايات المتحدة.

لكن الولايات المتحدة، بعد حرب أفغانستان والعراق، لم تكن تريد ذلك في فترة ولاية ترامب، ولا اليوم في فترة ولاية بايدن، شبعت من الحروب بصورة عامة، وخصوصاً في الشرق الأوسط، وتفضل العودة إلى الاتفاق النووي.

فبحسبها فالدبلوماسية أفضل من الخطوات العسكرية المغامرة، لذلك من الأفضل للمستوى السياسي والعسكري التوقف عن التبجّح. هذا ينطبق على لابيد وبينت ونتنياهو أيضاً، على "إسرائيل" العمل بصمت، وأن تستمر في جعل مهمة إيران بالدفع قدماً بخطتها النووية أصعب، وأن تحافظ على الحوار مع الأميركيين داخل الغرف المغلقة.

يبدو أنه لا مفر فعلاً من الصفقة، ولذلك عليها أن تكون أفضل ما يمكن بالنسبة إلى "إسرائيل."

إن العودة إلى الاتفاق ستُبعد إيران ثلاثة أعوام تقريباً عن القدرة على تصنيع القنبلة، هذا أفضل السيئ – وعلى الهامش، خلال كل نقاش أو حوار بشأن المحادثات الدبلوماسية، أو الإمكانية العسكرية، هناك نقطة إضافية يفضلون عدم الخوض فيها في "إسرائيل:"

هل تريد إيران فعلاً تركيب سلاح نووي؟

غير ذلك لا يمكن تفسير حقيقة أنها، وبعد 35 عاماً لا يوجد لديها قنبلة نووية، ولم تتخطّ العتبة.

يشير التاريخ إلى أن كل دولة أرادت تطوير وصناعة وتركيب وتجميع مخزون من القنابل النووية فإنها قامت بذلك خلال 5-7 أعوام.

هذا ما قامت به الهند، وباكستان، وجنوب أفريقيا (التي تنازلت عن سلاحها)، وكوريا الشمالية، وهذا ما قامت به "إسرائيل" أيضاً بحسب تقارير أجنبية.

* * *

مقالات

"تايمز أوف إسرائيل": معطيات تظهر أن الناخبين اليهود تحركوا بشكل ملحوظ نحو اليمين في السنوات الأخيرة

نسبة الذين يعتبرون أنفسهم يمينيون ارتفعت من 46 في المئة في عام 2019 إلى 62 في المئة الآن، مع انكماش كل من الوسط واليسار

بقلم كاري كيلر-لين

نمت قاعدة الناخبين اليهود اليمنيين من 46في المئة قبل انتخابات أبريل 2019 إلى 62في المئة الآن، قبل الانتخابات المقررة في شهر نوفمبر، وفقا لتحليل الانتماء السياسي المبلغ عنه ذاتيا الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. النمو كان في الغالب على حساب الوسط السياسي، إلا أن اليسار يشهد تراجعا أيضا.

من عام 2019 وحتى 2022، مع إجراء أربع جولات انتخابية واقتراب خامسة، تقلص حجم الوسط السياسي بتسع نقاط مئوية وعدد المواطنين الذين يعتبرون أنفسهم يساريين بستة نقاط، إلى 24في المئة و11في المئة تباعا.

يسأل استطلاع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، الذي قام بتحليله أور عنابي، منذ سنوات الإسرائيليين الذين هم في سن الاقتراع عن ميولهم السياسية، بالاستناد على سلم من 1 إلى 7 من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. الإجابات من 1 إلى 3 مصنفة على أنها يسار، 4 وسط، و5-7 مصنفة على أنها يمين.

في عام 1986، عندما أجري المسح لأول مرة، عرّف 39في المئة من الناخبين اليهود عن أنفسهم بأنهم يمينيون، وقال 25في المئة أنهم وسطيون، و23في المئة اعتبروا أنفسهم يساريين. في الاستطلاع الذي أجري في عام 1995، وهو العام الذي اغتيل فيه رئيس الوزراء يتسحاق رابين، عرّف 36في المئة عن أنفسهم بأنهم يساريون، و29في المئة اعتبروا أنفسهم يمينيين، وقال 28في المئة أنهم وسطيون. وقال عنابي إن الاستطلاع الذي أجري في 1995 كان بعد وقت قصيرة من عملية الاغتيال، وكان العام الوحيد منذ عام 1986 الذي تفوق فيه اليسار على اليمين.

لم يتفوق الوسط أبدا على اليمين في الاستطلاع السنوي، ولكنه يتفوق على اليسار منذ عام 2000، باستثناء عام 2011. في عام 2011، عندما كانت الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية في أوجها، بلغت نسبة الناخبين الذين اعتبروا أنفسهم يمينيين 45في المئة، بينما بلغت نسبة الناخبين الذين راوا أنفسهم يساريين 28في المئة، في حين بلغت نسبة من يعتبرون أنفسهم وسطيين 22في المئة.

وقال عنابي أنه في كل عام، يشمل استطلاع الانتماء السياسي ما بين 750-1200 مشاركا.

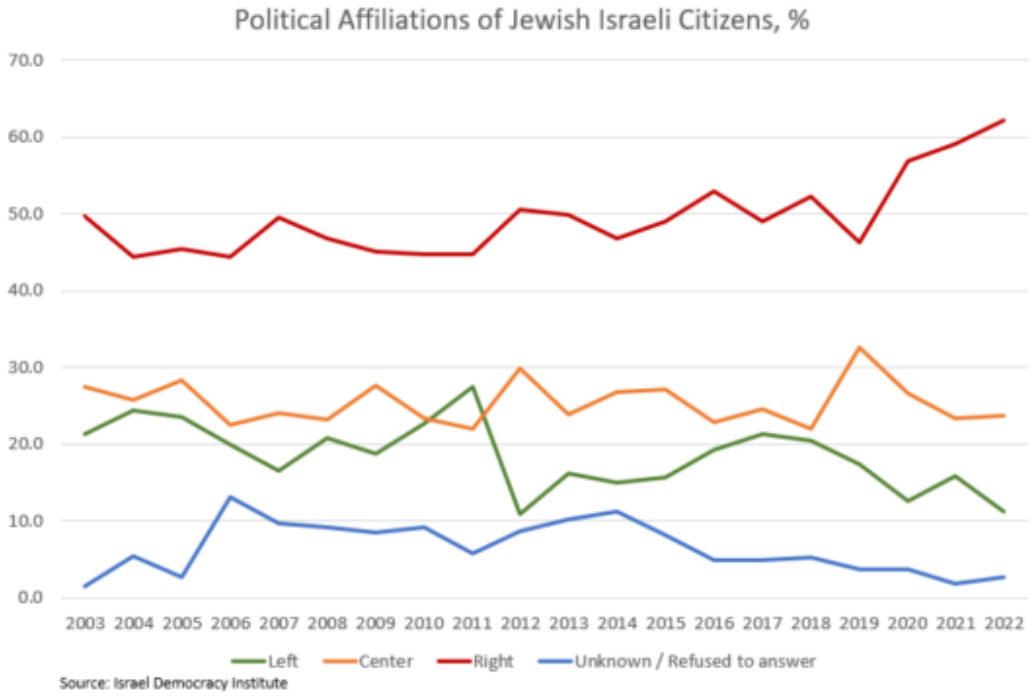

على الرغم من وجود أغلبية أيديولوجية يمينية متزايدة بين المواطنين اليهود، إلا أن السياسة الإسرائيلية لم تستقر حول حكومة قوية قادرة على الصمود لمدة أربع سنوات. تحصل الكتلة اليمينية-المتدينة بقيادة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو على أكبر نسبة تصويت، لكن لا يزال من المتوقع أن ينتهي السباق في الكنيست في الأول من نوفمبر بنتائج غير حاسمة. في حين أن معظم الإسرائيليين – 74في المئة، بحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية من عام 2020 – هم من اليهود، إلا أن الأقلية العربية في إسرائيل – التي تبلغ نسبتها 22في المئة – تلعب هي أيضا دورا مهما في النتائج السياسية.

أظهر استطلاع رأي أجرته هيئة البث الإسرائيلية "كان" أنه في حال بقاء الفصيلين السياسيين العربيين في شكلهما الحالي، فإن حزب "القائمة المشتركة"، الملتزم بالمعارضة، سيحصل على ستة مقاعد، بينما ستحصل "القائمة العربية الموحدة" على أربعة مقاعد ستستخدمها في المفاوضات على الدخول لائتلاف حكومي. لم يسبق وأن انضمت القائمة المشتركة إلى إئتلاف حكومي إسرائيلي ويمكن اعتبارها كتلة ثالثة تفوز بمقاعد على الطاولة في المنافسة على الحكم بين نتنياهو والتحالف الذي يقوده رئيس الوزراء يائير لابيد.

ووجد الاستطلاع نفسه أن إقبال الناخبين العرب على صناديق الاقتراع قد ينخفض إلى أدنى مستوياته على الإطلاق وقد يصل إلى 39في المئة في نوفمبر، حيث ينضم الناخبون العرب إلى جمهور الناخبين الإسرائيليين الذي سأم من الانتخابات كما أن أحزابهم تعاني من انقسامات.

سبب رئيسي آخر لعدم ترجمة الأغلبية الأيديولوجية اليهودية إلى أغلبية سياسية مستقرة، هو الانقسامات المستمرة بين اليمين الأيديولوجي حول من يجب أن يقود الكتلة.

من بين الناخبين اليهود الذين يرون أنفسهم يمينيين في الأغلبية البالغة 62في المئة، أشخاص يمينيون أيديولوجيا لكنهم يدعمون المرشحين الذين لن يتحالفوا مع نتنياهو بسبب محاكمة الفساد الجارية ضده. ومن بينهم ناخبون لحزب "الأمل الجديد" الذي يقوده غدعون ساعر، الذي اندمج الآن مع حزب "أزرق وأبيض" الذي يترأسه بيني غانتس، في تحالف يمين-وسط، وناخبو حزب "يسرائيل بيتنو" بزعامة أفيغدور ليبرمان، الذي يمتنع هو أيضا عن الشراكة مع رئيس الوزراء نتنياهو.

أظهرت مجموعة بيانات منفصلة للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية أن 72في المئة من الناخبين اليهود لحزب "يسرائيل بيتنو"، و70في المئة من ناخبي "أمل جديد" في عام 2021 اعتبروا أنفسهم يمينيين، في حين بلغت نسبة الوسط واليسار بينهم، وهم أقلية صغيرة، 3في المئة و2في المئة تباعا

كان لحزبي الوسط "يش عتيد" و"أزرق أبيض" أوسع نطاق من أصوات الناخبين، بما في ذلك العديد من أصوات اليمين. غالبية ناخبي يش عتيد -55في المئة- يعتبرون أنفسهم من الوسط السياسي، فيما قال 21في المئة إنهم يساريون بينما اعتبر 24في المئة منهم أنفسهم يمينيين. الانقسام في حزب "أزرق أبيض" يميل أكثر إلى اليمين، حيث كان الجزء الأكبر من الناخبين -49في المئة- في الوسط، و18في المئة في اليسار، و33في المئة في اليمين.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": خلاف بين لبيد ونتنياهو بعد إحاطة بشأن الاتفاق النووي الإيراني

قال زعيم المعارضة إنه "أكثر قلقا بعد الاجتماع مما كان قبله"؛ حزب رئيس الوزراء "يش عتيد": نتنياهو "يواصل التخريب وتعريض أمن المواطنين الإسرائيليين للخطر"

تشاجر رئيس الوزراء يائير لبيد وزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو يوم الاثنين بعد أن قدم رئيس الوزراء إحاطة أمنية لسلفه بشأن الاتفاق النووي الناشئ بين إيران والقوى العالمية. وبحسب مكتب رئيس الوزراء، فقد ركز

الاجتماع على الصفقة الإيرانية و"الأنشطة الدبلوماسية والدفاعية التي تقودها إسرائيل للتأثير على المسألة"، إلى جانب قضايا أمن قومي أخرى غير محددة. وقال لابيد في تصريحات نقلها مكتب رئيس الوزراء إنه "في مسائل الأمن القومي، لا توجد معارضة أو تحالف في إسرائيل. إسرائيل قوية وستعمل بوحدة لحماية مصالحها الأمنية ضد من يحاولون إلحاق الأذى بنا." كما شارك في الاجتماع السكرتير العسكري للبيد آفي جيل. وتحدث نتنياهو للصحافة بعد الإحاطة، قائلا إنه "أكثر قلقا بعد الاجتماع مما كان قبله." واتهم لبيد ووزير الدفاع بيني غانتس بـ"النوم أثناء العمل" خلال العام الماضي، وقال إنه ينبغي عليهم الضغط على الكونجرس الأمريكي ومعارضة الاتفاق في وسائل الإعلام الأمريكية. وقال نتنياهو "لدي رسالة واضحة لآيات الله في طهران: في الأول من نوفمبر، سنجلب قيادة قوية وحاسمة لإسرائيل تضمن أنه مع أو بدون اتفاق، لن يمتلكوا الأسلحة النووية"، في إشارة إلى انتخابات الكنيست القادمة. ومع ذلك، تعهد بدعم أي تحرك "حازم" ضد إيران من قبل الحكومة المؤقتة الحالية.

وردًا على ذلك، اتهم حزب لبيد "يش عتيد" نتنياهو بالتسبب في "ضرر هائل" خلال ولايته كرئيس للوزراء.

"إلى جانب الضرر الهائل الذي أحدثه خلال فترة حكمه، يواصل زعيم المعارضة تخريب وتعريض أمن المواطنين الإسرائيليين للخطر. بينما يواصل نتنياهو إنتاج مقاطع فيديو صماء، فإن الحكومة الإسرائيلية بقيادة لبيد ستبذل قصارى جهدها لحماية مصالح الأمن القومي"، قال الحزب على تويتر. وفي بيان لاحق، قال لبيد إنه لا يريد الخلاف مع نتنياهو بشأن موقف إسرائيل من تجديد الاتفاق النووي الإيراني، محذرا من أن مثل هذا الخلاف يضر بأمن إسرائيل.

"هناك أهمية كبيرة في الموقف الإسرائيلي الموحد ضد المساعي الإيرانية لامتلاك سلاح نووي. إنني أدعو زعيم المعارضة والجميع إلى عدم السماح للاعتبارات السياسية بأن تضر بأمننا القومي."

ويوم الأحد، قال لبيد للصحفيين إنه "ينبغي علينا ألا نصل إلى الوضع الذي كنا فيه في عام 2015. حتى هذا اليوم، نحن ندفع ثمن الأضرار التي سببها خطاب نتنياهو في الكونغرس، والذي في أعقابه أنهت الإدارة الأمريكية حوارها معنا ولم تسمح لإسرائيل بإجراء تعديلات على الاتفاق." كما انضم غانتس الى الخلاف مع منشور على تويتر، قائلًا إن الأمن القومي الإسرائيلي "يجب أن يظل فوق النقاش السياسي في فترة الانتخابات."محاولة إيران الوصول إلى قنبلة نووية لا تفرق بين حكومة وأخرى. في مواجهة التهديد الإيراني، يجب أن نظل متحدين ونركز على الهدف"، قال. كما ورد إن مكتبي لبيد ونتنياهو كانا على خلاف حول ما إذا كان سيتم نشر صورة من الاجتماع.

وبحسب تقارير إعلامية عبرية، أراد مكتب لبيد نشر صورة لهما، بحجة أنه سيعكس الوحدة الإسرائيلية للعالم، بينما زعم مكتب نتنياهو أن رئيس الوزراء كان يسعى لاستخدام الصورة لأسباب سياسية. في النهاية، نشر مكتب لبيد صورة للاجتماع. ولم يصدر مكتب نتنياهو صورة على الفور. ونشر لبيد ونتنياهو صورًا متنافسة من اجتماع أمني آخر أجري مؤخرًا، وهو أول اجتماع من نوعه يحضره زعيم المعارضة منذ فقدانه رئاسة الوزراء قبل أكثر من عام. وأصدر مكتب نتنياهو صورة تظهرهم مبتسمين، بينما أصدر لبيد صورة تظهرهم أكثر جدية.

وبينما يفرض القانون على زعيم المعارضة أن يتلقى إحاطات أمنية من رئيس الوزراء – وهو إجراء متبع منذ سنوات – رفض نتنياهو الامتثال للبروتوكول خلال العام الماضي، حيث انتقد بانتظام شرعية الائتلاف المنتهية ولايته بقيادة نفتالي بينيت ثم لبيد.

* * *

"هآرتس": كفى كذبًا: إسرائيل لا تملك خيارًا عسكريًا ضد إيران

بقلم يوسي ميلمان

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

قبل نحو 35 عاماً، مع نهاية الحرب مع العراق، قررت إيران تجديد برنامجها النووي، الذي تأسس خلال حكم الشاه في الستينيات من القرن الماضي، وحاز مساعدة إسرائيلية، بحسب تقارير أجنبية. جُمد البرنامج في سنة 1980، بعد وقت قصير من الثورة الإسلامية، عندما اجتاح الجيش العراقي إيران، التي كانت هذه المرة بقيادة الخميني. كان قرار العودة إلى المسار النووي وتطوير صواريخ باليستية الاستنتاج الأهم الذي توصلت إليه إيران بعد الحرب الصادمة مع جارتها. فجيش صدام حسين استعمل الأسلحة الكيميائية خلالها، من دون أي رد من الغرب. بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة، بقيادة رونالد ريغان، دعمت العراق بالمعلومات الاستخباراتية والأموال التي تقدَّر بعشرات مليارات الدولارات. وكردٍّ على ذلك، توجهت طهران إلى التزود بالسلاح الكيميائي، بمساعدة رجل الأعمال الإسرائيلي، ناحوم منبار.

عادت إيران إلى المسار النووي بهدف الحصول على شهادة تأمين لبقاء نظام آية الله، بما معناه الرد على سياسات الغرب تجاهها. فهمت أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية هذه الحقائق بعد تأخير بضعة أعوام، في أوائل التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت تأتي حكومات وتذهب في إسرائيل، وتبدلت قيادات هيئة أركان

ورؤساء موساد، إلاّ إن الشعارات والمبررات لا تزال هي ذاتها. كصلاة أو عبادة، جميعهم يعيدون الأسطوانة ذاتها "سنمنع إيران من الوصول إلى سلاح نووي"، و"كل الخيارات مطروحة (وضمنها العسكرية)."

مرّ ما يقارب الثلاثين عاماً، ولا تزال القيادات السياسية والأمنية تكذب على الجمهور، تبث الأوهام وتضلل، كأن إسرائيل تملك فعلاً خياراً عسكرياً ضد المشروع النووي الإيراني. الحقيقة هي أنه لو كانت لإسرائيل إمكانية كهذه، كانت ستظهر عندما كان المشروع في مراحل التحضير. في سنة 2008، قال لي وزير في المجلس الوزاري المصغر، مطلع على الموضوع، إن إسرائيل أضاعت الفرصة لضرب المواقع النووية الإيرانية، عندما كانت لا تزال في مراحلها المبكرة، وكان جورج دبليو بوش لا يزال في البيت الأبيض.

إذا كان هذا هو الواقع، فلماذا يعود شعار "الخيار العسكري" كل مرة من جديد في العناوين؟ والأكثر غرابة هو لماذا يعود في الوقت الذي يتم خلاله الدفع قدماً بالاتفاق النووي بين إيران والقوى العظمى؟ يعود السبب إلى الاستثمار السياسي الداخلي، وأيضاً إلى ميل السياسيين والعسكريين إلى تعظيم دورهم أو نسب قدرات لأنفسهم. وبكلمات أُخرى: بثّ أقوال غير ممكنة واقعياً ما يدلل أساساً على تفاخُر وعدم تواضُع إسرائيلي. وكأنهم في القدس يعرفون ما هو أفضل بالنسبة إلى المصلحة الأميركية. مثالاً لذلك أن رئيس الحكومة السابق، بنيامين نتنياهو، ورئيس "الموساد السابق، يوسي كوهين، كلاهما ينسب لنفسه التأثير في قرار الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات أحادية على إيران.

صحيح أن نتنياهو وكوهين عملا على إقناع ترامب، لكن في نهاية الأمر قام الرئيس الأميركي، الذي وعد في حملته الانتخابية بالانسحاب من الاتفاق النووي، بذلك بسبب حساباته الخاصة. مثال آخر هو شمريت مئير، التي كانت مستشارة سياسية لدى رئيس الحكومة السابق، نفتالي بينت، وحاولت نسب التأجيل الأميركي للعودة إلى الاتفاق النووي لنفسها. فادّعت مئير أنها نجحت في إقناع الرئيس جو بايدن بعدم توقيع الاتفاق. وأعاد بعض الصحافيين الإسرائيليين نشر أقوالها. لكن هناك مشكلة واحدة: مَن أعاق قرار العودة إلى الاتفاق النووي هم متخذو القرار في طهران، وليس في واشنطن.

لكل هدف بديل

الهدف من العمليات الإسرائيلية ضد المشروع النووي الإيراني هو التشويش والتأجيل. ومن المؤكد أن لها دوراً مركزياً في أن إيران اليوم، في سنة 2022، لم تصل بعد إلى مكانة دولة على عتبة النووي، على الرغم من قربها منها. ومع ذلك، فإنه كان من الواضح لمئير داغان وتامير فوردو رئيسيْ الموساد السابقين، أن هذه العمليات، ومهما كانت ناجحة - لن تمنع طهران من تركيب القنبلة النووية، إذا صممت على ذلك.

منذ سنة 2009، خرّب "الموساد"، بحسب ما يُنسب له، عشرات المرات في المواقع النووية الإيرانية، واغتال على الأقل عشرة علماء. أغلبية المواقع رُمّمت، واستُبدل العلماء بآخرين ليسوا أقل قدرة منهم. فحتى اغتيال د. محسن فخري زادة، أبي المشروع النووي العسكري الإيراني، في تشرين الثاني 2020 لم يعرقل فعلاً المشروع. ففي بداية الشهر، نشرت قناة "إيران إنترناشيونال" أن سعيد بورج، تلميذ فخري زادة، هو العالِم الذي يدير اليوم منظومة صناعة الرؤوس النووية الخاصة ببلاده. يجب الإشارة إلى أن القناة تُعتبر قناة لـ "الموساد"، الذي يقوم بنشر معلومات عبرها، لا يريد أن تُنشر باسمه.

لا شك في أن رئيس "الموساد"، ديفيد برنيع، ورئيس هيئة الأركان، أفيف كوخافي، وقائد سلاح الجو الجديد، تومر بار، سيستمرون في العمليات السرية ضد إيران. لكنهم سيتوصلون، عاجلاً أم آجلاً، إلى الاستنتاج ذاته الذي توصل إليه ناحوم أدموني في سنة 1980، الذي كان حينها نائب رئيس "الموساد" والمسؤول عن الجهود لمنع صدام حسين من تطوير سلاح نووي. حينها، قال أدموني لمناحيم بيغن: العمليات السرية استُنفدت. الإمكانية الوحيدة لمنع العراق من الوصول إلى السلاح النووي هي عملية عسكرية. البقية مكتوبة في صفحات تاريخ إسرائيل. بعد 26 عاماً، اتخذ رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، قراراً مشابهاً، بعد أن فهم المستوى السياسي أنه لا يمكن إحباط الخطة النووية السورية عبر عمليات برية سرية.

لكن على عكس العمليات التي استهدفت المفاعل النووي العراقي والسوري، لا يوجد لدى إسرائيل إمكانية حقيقية لإحباط البرنامج النووي الإيراني بعملية عسكرية. استخلصت إيران العبر، وقامت بنشر مواقعها النووية في أراضي الدولة. يوجد لديها عشرات المواقع التي تُدار فيها حلقات البرنامج: اليورانيوم، ومعالجته وتحويله إلى غاز، وتخصيبه وتجميعه. بعض هذه المواقع موجود عميقاً في باطن الأرض (نتانز وفوردو). وفي مقابل مدينة آراك يوجد لدى الإيرانيين مفاعل مياه ثقيلة (تم تجميد البناء فيه بعد توقيع الاتفاق النووي في سنة 2015)، والهدف منه استخراج البلوتونيوم - مسار آخر لاستخراج المادة. بالإضافة إلى أنه لدى إيران مختبرات ومصانع إضافية، تضم آلاف المهندسين والعلماء والتقنيين.

ليست "ضربة و انتهينا"

يستطيع سلاح الجو الوصول إلى كل مكان في إيران، بمساعدة التزوُّد بالوقود جواً. وبحسب تقارير أجنبية، قامت طائرات F-35 بذلك بالفعل. وبحسب تقارير أجنبية أيضاً، فإن إسرائيل وجّهت طائرات من دون طيار إلى سماء إيران، وألحقت الضرر بمخازن مسيّرات إيرانية، وبموقع لتخصيب اليورانيوم في نتانز.

ادّعت إيران قبل عدة أعوام أنها نجحت في إسقاط مسيّرة من صنع إسرائيلي، بعد أن انطلقت من أذربيجان، حليفة استراتيجية لإسرائيل. وفي المقابل، لا تملك إسرائيل قنابل تستطيع "اختراق التحصينات"، القنابل الأميركية التي تحملها طائرات كبيرة جداً. سابقاً، طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة تزويدها بهذه القنابل، إلا إن إدارة أوباما رفضت. بالإضافة إلى أن المشروع النووي الإيراني الموزع جغرافياً يحتاج إلى استخبارات دقيقة جداً تدل على مكان المواقع الكبيرة المخصصة للتخصيب، وأيضاً المختبرات الصغيرة والمصانع. وبعد هذا كله، لا حاجة إلى جهد ومكان خاص كبير جداً من أجل تركيب القنبلة ذاتها. هل تعرف إسرائيل فعلاً مكانها؟ صعوبة إضافية مرتبطة بأن العملية ضد إيران ليست "ضربة وانتهينا"، بل تحتاج إلى عدة موجات من الهجوم. ولنفترض أن إسرائيل نجحت جزئياً، فما هو الثمن الذي ستدفّعها إياه إيران ذاتها، أو أذرعها في المنطقة؟

في الوضع الحالي (الذي لم يتغير جوهرياً منذ أعوام طويلة)، الدولة الوحيدة القادرة على العمل عسكرياً ضد إيران هي الولايات المتحدة. لكن الولايات المتحدة، بعد حرب أفغانستان والعراق، لم تكن تريد ذلك في فترة ولاية ترامب، ولا اليوم في فترة ولاية بايدن. شبعت من الحروب بصورة عامة، وخصوصاً في الشرق الأوسط، وتفضل العودة إلى الاتفاق النووي. فبحسبها، الدبلوماسية أفضل من الخطوات العسكرية المغامرة. لذلك، من الأفضل للمستوى السياسي والعسكري التوقف عن التبجّح. هذا ينطبق على لابيد وبينت ونتنياهو أيضاً. على إسرائيل العمل بصمت، وأن تستمر في جعل مهمة إيران بالدفع قدماً بخطتها النووية أصعب، وأن تحافظ على الحوار مع الأميركيين داخل الغرف المغلقة. يبدو أنه لا مفر فعلاً من الصفقة، ولذلك، عليها أن تكون أفضل ما يمكن بالنسبة إلى إسرائيل. العودة إلى الاتفاق ستُبعد إيران ثلاثة أعوام تقريباً عن القدرة على تصنيع القنبلة، هذا أفضل السيئ.

وعلى الهامش، خلال كل نقاش أو حوار بشأن المحادثات الدبلوماسية، أو الإمكانية العسكرية، هناك نقطة إضافية يفضلون عدم الخوض فيها في إسرائيل: هل تريد إيران فعلاً تركيب سلاح نووي؟ غير ذلك، لا يمكن تفسير حقيقة أنها، وبعد 35 عاماً، لا يوجد لديها قنبلة نووية، ولم تتخطّ العتبة. يشير التاريخ إلى أن كل دولة أرادت تطوير وصناعة وتركيب وتجميع مخزون من القنابل النووية فإنها قامت بذلك خلال 5-7 أعوام. هذا ما قامت به الهند، وباكستان، وجنوب أفريقيا (التي تنازلت عن سلاحها)، وكوريا الشمالية. وهذا ما قامت به إسرائيل أيضاً، بحسب تقارير أجنبية.

* * *

"هآرتس": واقع جديد يتشكّل: الضفة تنزلق نحو المواجهة العسكرية مع إسرائيل

بقلم عاموس هرئيل

توفر أحداث أول من أمس في الضفة الغربية، التي ستحظى كما يبدو بذكر خاطف في معظم الصحف الإسرائيلية، نظرة على معركة كثيفة بقوة زائدة، خفية تقريبا عن العيون على ضوء الاهتمام الإعلامي المحدود بها. داخل نابلس أُصيب إسرائيليان تسللا إلى المدينة دون مصادقة من أجل الصلاة في قبر يوسف بنار فلسطينية. وغير بعيد من هناك، في قرية روجيب، سلم مطلوبان تحصنا في بيت أنفسهما وأدارا بضع ساعات تبادلا لإطلاق النار مع مقاتلي "يمام" وجنود الجيش الإسرائيلي. تضاف هذه الأحداث إلى توجه واضح في الضفة، بدأ تقريبا في موجة عمليات إطلاق النار والطعن التي حدثت بين آذار وأيار الماضيين.

بعد عدة عمليات قاتلة داخل حدود الخط الأخضر زادت قوات الأمن عمليات الاعتقال والتمشيط في شمال الضفة، في منطقة جنين وبعد ذلك في منطقة نابلس أيضا. ووجه الدخول إلى المناطق الفلسطينية، بالأساس إلى مخيمات اللاجئين ومراكز المدن، بمقاومة متزايدة بالنار الحية. مؤخرا أُضيف عامل جديد، تقلص جدا في العقود الأخيرة، وهو تحصن المطلوبين في مبانٍ أو في شقق سرية، ويرفضون تسليم انفسهم، ويديرون تبادلا لإطلاق النار مع الجنود ورجال الشرطة.

وقعت الحادثة الأكثر بروزا في نابلس في 9 آب عندما أدار المطلوب إبراهيم النابلسي معركة طويلة مع رجال "يمام" إلى أن قتل.

في أحداث في المدينة قتل في اليوم ذاته أيضا فلسطينيان بالنار الإسرائيلية. النابلسي، الذي اشتهر بفضل عمليات إطلاق النار التي تفاخر بها في الشبكات الاجتماعية، تحول بطلا محليا. أيضا في ساعات ما قبل موته اهتم بأن يرسل تسجيلات في الواتس اب يودع فيها عائلته وطلب من أصدقائه مواصلة النضال ضد إسرائيل.

في هذا الأسبوع، في حادثين في روجيب وقبل ذلك في بلدة قباطية في جنوب جنين، اختار مطلوبون التصرف بصورة مشابهة، ولكنهم في نهاية المطاف سلموا أنفسهم بعد تبادل شديد لإطلاق النار، كانت ذروته إطلاق صواريخ مضادة للدبابات من جانب القوات الإسرائيلية التي قامت بالحصار. في قباطية نشر المطلوب أفلاما توثق إطلاق النار من داخل البيت قبل أن يستسلم ويعتقل. في نابلس، في نهاية تموز، وحتى قبل موت النابلسي، قتل مطلوبون في ظروف مشابهة.

في ذروة الانتفاضتين وأيضا بينهما، في التسعينيات، كان للجيش و"الشاباك" وحرس الحدود أسلوب ثابت باسم "وعاء الضغط": تطويق بيت يوجد فيه مطلوب مسلح، ثم دعوته للاستسلام، وبعد ذلك استخدام وسائل مكثفة "إذا رفض"، وإطلاق الصواريخ وأحيانا هدم البيت على المطلوب بجرافة. في الضفة وفي القطاع

حدثت مئات الأحداث المشابهة، وأكثر من مرة قتل جنود فيها بصورة أثارت الانتقاد للجيش بسبب ما وصف بإعطاء تعليمات مقيدة لإطلاق النار. ولكن في الـ 15 سنة الأخيرة استخدم هذا الأسلوب بصورة مقيدة نسبياً، لأنه في معظم الحالات فضّل المطلوبون تسليم أنفسهم وعدم المخاطرة. الآن، بسبب الأجواء العامة في الضفة، وربما بسبب المثال الافتراضي الذي وفره النابلسي، فانه يبدو أن هذا الأسلوب القديم قد عاد.

يضاف هذا التوجه إلى ارتفاع عدد عمليات إطلاق النار. المطلوبون، الذين تم اعتقالهم في روجيب، متهمون بإطلاق النار على مسؤول الأمن في مستوطنة شفيه شومرون، يوم الجمعة الماضي. يزداد الطلب على السلاح، وفي إطار ذلك تتم سلسلة عمليات إسرائيلية فيها تم إحباط عمليات تهريب للسلاح عبر الحدود الأردنية، رغم أنه يمكن الافتراض بيقين بأن قسما من السلاح ما زال يهرب بنجاح.

يحدث كل ذلك على خلفية ظواهر واسعة، وربما أكثر أهمية. فسيطرة السلطة الفلسطينية وأجهزة أمنها ضعيفة، بشكل خاص في مخيمات اللاجئين وفي قرى شمال الضفة. نشطاء ميدانيون من "فتح"، أعضاء التنظيم، يعملون بشكل حثيث، ويتحدون صلاحيات السلطة الفلسطينية. في مخيمات اللاجئين وفي المدن تعقد تحالفات محلية بين نشطاء "الجهاد الإسلامي" ونشطاء "حماس" مع أعضاء "فتح"، حيث تأمل المنظمات الإسلامية أن يحول احتكاك متزايد مع إسرائيل إلى جانبهم أيضا عدداً من رجال الأجهزة مع السلاح الكثير الذي بحوزتهم.

تنحرف السلطة الفلسطينية بذلك مرة أخرى عن التزاماتها في "أوسلو" الحفاظ على حرية العبادة لليهود في المواقع التي تم الاتفاق عليها مسبقا. وحتى الآن يجب عدم تجاهل عدم مسؤولية المصلين أنفسهم. أيضا تحولت عملية دخول المنظمة إلى استعراض للقوة السياسية من قبل حركات اليمين، حيث تحتاج كل عملية تأمين كهذه إلى جهود كبيرة من جانب الجيش وتساهم في تأجيج النفوس في منطقة نابلس. ليس بالصدفة قام عدد من القادة السابقين للمنطقة الوسطى بانتقاد هذا الإجراء مؤخراً.

الرأي، الذي يجمع عليه كبار قادة الجيش و"الشاباك" ومكتب منسق أعمال الحكومة في المناطق" هو أن الضفة الغربية آخذة في التدهور إلى واقع عنيف، يومي تقريبا. مكانة محمود عباس ضعيفة، وتعرف حكومة لابيد – بينيت – غانتس أن تقديم بادرات حسن نية اقتصادية أو سياسية يمكن أن يهدئ ولو بشكل قليل النفوس، لكنها تخشى من أن يتم النظر إليها يسارية وانهزامية في الصراع أمام "الليكود". يمكن أن تشتد الفوضى في الضفة، وتتدهور مرة أخرى إلى داخل حدود الخط الأخضر قبل الانتخابات، حتى بصورة يمكن أن تؤثر على نتائجها.

* * *

"يديعوت": الضفة "تغلي": في الطريق إلى "ثورة شعبية"

بقلم: رون بن يشاي

حالياً، هناك موضوع واحد يشغل الجيش الإسرائيلي و"الشاباك" أكثر من الاتفاق النووي مع إيران، وحتى أكثر من تهديدات نصر الله. قال مصدر أمني رفيع المستوى يتابع عن كثب ما يجري في كل ساعات عمل الجيش و"الشاباك" والشرطة: "نلحظ حالة متنامية من الغليان في الضفة الغربية، بالأساس في شمال الضفة، ويمكن أن تتصاعد وتتحول إلى ثورة شعبية عنيفة". ووفقاً لكلامه، يتعين على الأطراف الأُخرى في المؤسسة الأمنية الاستعداد الآن لمواجهة مثل هذا التطور ومحاولة الحؤول دون حدوثه. يتجلى الغليان، الذي يجري الكلام عنه، في ازدياد حوادث إطلاق النار ورشق الحجارة والزجاجات المشتعلة في كل ليلة تقريباً. وهذا يمكن أن يتصاعد بسبب حادث عابر يمكن أن يخرج عن السيطرة، مثلما حدث عندما دخل يهود إلى نابلس للصلاة في قبر يوسف، دون تنسيق، ودون موافقة الجيش.

اضطر الجيش إلى الدخول تحت إطلاق النار لإخراج الأشخاص الخمسة الذين جُرح اثنان منهم، ولم تُسجَّل هذه المرة إصابات في صفوف الجنود الإسرائيليين. لكن المكان الأكثر حساسية وقابلية للانفجار هو الحرم القدسي ومحيطه. يحوّل عيد رأس السنة العبرية القريب المنطقة إلى منطقة حساسة للغاية، والتقدير أنه إذا اشتعل الحرم القدسي بسبب ادعاءات من الوقف الإسلامي بحدوث انتهاك للوضع القائم فإن هذا الأمر يمكن أن ينزلق إلى اضطرابات شعبية، وإلى استخدام الأسلحة النارية المتوفرة حالياً في الضفة الغربية أكثر من أي وقت مضى.

تجري أغلبية حوادث إطلاق النار ورشق الحجارة في الفترة الحالية في كل ليلة تقريباً، وهي توجَّه ضد أهداف عسكرية، ومواقع وحواجز عسكرية على طرقات الضفة الغربية. وفي تقدير أجهزة الاستخبارات فإن المنفّذين هم بالأساس شباب غير محترفين، ولا ينتمون إلى أي من التنظيمات المسلحة الفلسطينية.

عموماً، المقصود هو تنظيمات محلية من شبان في العشرينيات من عمرهم، لم يعرفوا أحداث الانتفاضة الثانية، ولا المعاناة التي تسببت بها، حينئذ، للفلسطينيين والإسرائيليين في آن، وهم الذين يخرجون لإظهار مقاومتهم للقوات الإسرائيلية من أجل التنفيس عن إحباطهم وغضبهم المتراكم. إطلاق النار ضد المواطنين الإسرائيليين أمر نادر، لكن يجري الاعتداء عليهم من خلال رشقهم بالحجارة والزجاجات المشتعلة يومياً، وعموماً، من جانب شبان دون العشرين من العمر.

هناك ظاهرة أُخرى تدل على ازدياد الغليان، هي إطلاق النار على قوات الجيش الإسرائيلي من جانب شبان قرى وبلدات في الضفة الغربية، وهذا لم يكن يحدث في الماضي. قبل عامين، كانت الاعتقالات تحدث تقريباً دون استخدام الفلسطينيين أو الجنود الأسلحة النارية. حالياً، الجزء الأكبر من عمليات دخول القوات الإسرائيلية إلى البلدات الفلسطينية يواجَه بإطلاق النار، بالإضافة إلى رشق الحجارة والزجاجات الحارقة.

ومن الواضح أن الشبان في هذه القرى يعدّون أنفسهم مسبقاً للوقوف في وجه الجيش الإسرائيلي.
بعد موجة الهجمات التي برزت في آذار وخمدت في أيار لم تنجح "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في تنفيذ هجمات بمبادرة منهما. الهجوم الأخير الذي أعلنت "حماس" مسؤوليتها عنه كان مقتل حارس الأمن على مدخل "أريئيل" في آذار الماضي. ولا شك في أن عمليات "الشاباك" والجيش والشرطة، ضمن إطار عملية "كاسر الموج"، نجحت ولا تزال ناجحة في منع "حماس" و"الجهاد" من المبادرة إلى القيام بهجمات فتاكة. لكن القوى الأمنية لا تستطيع منع إطلاق النار ورشق الحجارة والزجاجات الحارقة. وبحسب المؤسسة الأمنية، إذا استمر هذا التوجه ولم يُكبح، فمن المحتمل أن نواجه ثورة شعبية.
مع ذلك، في تقدير "الشاباك" فإن التحريض ومحاولات القيام بهجمات من جانب "حماس" مستمرة. ف"حماس" تريد أن تبدو حركة مقاومة، لكنها لا تريد أن تتسبب بمعاناة وضائقة للفلسطينيين، المسؤولة عنهم في غزة.
لكن في الجيش الإسرائيلي يعتقدون أن سبب الغليان الذي نشهده الآن على الأرض ليس من صنع "حماس"، ولا "الجهاد"، بل هو ظاهرة أصيلة تعود إلى شبان يشعرون بخيبة الأمل واليأس من الوضع القائم الذي لا أمل به، وغضبهم المتراكم يجد متنفساً له في أعمال "إرهابية" متفرقة.
ينظم هؤلاء الشبان صفوفهم مع أقرباء العائلة، أو مع أبناء القرية، وينجحون في الحصول على سلاح، ويبحثون عن فرصة لاستخدامه. ضمن هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية، وفي شمال الضفة، هو أفضل من الوضع في أغلبية الدول العربية، وبالطبع أفضل بكثير من الوضع في غزة. من هنا، فإن الدافع إلى شعور الشباب بالإحباط في الضفة ليس اقتصادياً، بل هو غضب وطني متراكم ويبحث عن متنفس له. يحاول عناصر "فتح" حالياً تأجيج الوضع، كجزء من الصراع على الوراثة في اليوم التالي لرحيل أبو مازن عن رئاسة السلطة الفلسطينية.
...عنصر إضافي يرافق حالة الغليان، هو وفرة السلاح. "البندقية، اليوم، هي حجر الأمس"، قال مصدر أمني رفيع المستوى يعرف جيداً ما يجري في "المناطق". والسلاح، في أغلبيته، بنادق ومسدسات يجري تهريبها من الأردن ولبنان، أو تُسرَق من الجيش الإسرائيلي.
كما سبق أن قلنا قد يكون الحرم القدسي هو الذي سيشعل الوضع، أو يؤدي إلى تصعيد في البلدات الفلسطينية في الضفة الغربية. أي انتهاك للوضع القائم يتحدث عنه الوقف الإسلامي، "حتى ولو كان كاذباً"، سيثير غضباً دينياً وسط الفلسطينيين والعرب في إسرائيل، حتى بين غير الملتزمين دينياً.
ما يسمى "انتهاكات الوضع القائم في حرم المسجد الأقصى" هو الأكثر خطورة، وفي هذه الفترة بالذات. لذلك، يوصي المسؤولون في المؤسسة الأمنية الحكومة، في جلسات مغلقة، بالعمل فوراً، وقبل اندلاع المواجهات، من أجل تسوية الوضع القائم في الحرم القدسي، بالتعاون مع الأردن والسعودية والوقف والسلطة الفلسطينية، وأيضاً مع مصر.

"يجب التوصل إلى تفاهمات، الآن، وقبل عيد رأس السنة العبرية، كي لا ينفجر الوضع"، هذا ما قاله شخص لديه تجربة أمنية واستخباراتية كبيرة. وبحسب كلامه، تفكيك القنبلة الموقوتة في الحرم بوساطة تفاهمات مسبقة مع ملكي الأردن والسعودية، ومن خلالهما مع الوقف والسلطة الفلسطينية، هو أكثر أهمية وإلحاحاً من المساعي التي توظفها الحكومة في مجالات أمنية أُخرى.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: الانسحاب الأمريكي من أفغانستان.. بعد عام

بقلم يورام شفايتسر– إلداد شافيت

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

سُمعت الكثير من الانتقادات حول انسحاب القوات الأمريكية من الدولة الآسيوية المنقسمة. وادعى البعض أن "الإرهاب" العالمي سيصبح أقوى بعد ذلك، وهناك من اعتقد أن مكانة الولايات المتحدة كزعيم للعالم الحر ستتضرر بشكل كبير. وبعد مرور عام، يمكن القول إن معظم المخاوف ليس فقط تم دحضها بل تبين أن مزايا الانسحاب تفوق عيوبه.

كانت الاعتبارات العالمية هي التي أدت إلى القرار الأمريكي بالخروج من أفغانستان وليس الضغط العسكري من طالبان. ويمكن تأكيد ذلك في ذكرى الانسحاب رغم المشاهد الصعبة التي رافقت الأيام الأولى بعد سيطرة طالبان على العاصمة كابول والاحتفالات بانتصار طالبان والقاعدة. علاوة على ذلك، فإن الخطر من موجة إرهاب دولي يقودها تنظيم القاعدة في الغرب لا يبدو في هذه المرحلة تهديدًا ملموسًا ومباشرًا. كما ساهم اغتيال زعيم القاعدة أيمن الظواهري الذي كان مختبئا في كابول بصاروخ من طائرة امريكية مسيرة في ضعف التنظيم وحاجته للدفاع عن نفسه. فمن وجهة نظر الحكومة الأمريكية ومن منظور بعيد المدى، كان الانسحاب هو الخطوة الصحيحة التي لم تضر بالموقف القوي للولايات المتحدة، بل ساعدها في توجيه الاهتمام والموارد للتعامل مع التحديات الرئيسية. التي تفرضها الصين وروسيا في هذا الوقت.

في نهاية آب (أغسطس) 2022 سيكون مر عام واحد على الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. ولقد أدى استيلاء طالبان السريع على العاصمة كابول وهروب الرئيس الأفغاني "أشرف غني" من البلاد إلى أن يجري انسحاب القوات في ظل تدهور عنيف للأوضاع على الأرض. إن وجود طالبان، على الرغم من التفاهم بين الإدارة الأمريكية وبينها بأنها ستمتنع عن التعرض تماماً للأمريكيين وقوات الناتو خلق الخوف والفوضى، حيث توافد الآلاف من السكان الأفغان على المطار في محاولة للهروب من رعب النظام الجديد. ولقيت

المشاهد الرهيبة صدى واسع النطاق في العالم وخلقت الانطباع بأن الولايات المتحدة "تهرب". بالإضافة إلى فشل المخابرات الأمريكية في توقع صمود وبقاء الحكومة الأفغانية، وبدت الأحداث وكأنها تشوه صورة القوة الأمريكية بشكل عام وصورة الرئيس بايدن بشكل خاص. ومع ذلك، بعد حوالي عام من الانسحاب من الجدير دراسة معانيه ونتائجه من منظورين؛ الأول: "مكافحة الإرهاب العالمي". الثاني: المصالح العالمية للولايات المتحدة كقوة عظمى.

الحرب ضد "الإرهاب": اتخذت الولايات المتحدة قرارًا بعد سنوات عديدة من التواجد في أفغانستان الذي كلفها أثماناً باهظة من حيث المال والأرواح البشرية بمواصلة "مكافحة الإرهاب" أينما كان ذلك ضروريًا في العالم، بما في ذلك أفغانستان نفسها. ومع ذلك، فقد تم وضع الصراع في مرتبة منخفضة نسبيًا في ترتيب الأولويات مقارنة بالأهمية التي نسبت إليه في أعقاب الهجوم الإرهابي في 11 سبتمبر، وتم اتخاذ قرار باتخاذ مسارات سياسية في إطاره مختلفة عن تلك التي تم اتخاذها خلال العقدين المقبلين. فيما يتعلق بأفغانستان على وجه التحديد، كان قرار سحب التواجد العسكري من الدولة من نصيب الإدارات الثلاث الأخيرة في الولايات المتحدة. وأخيراً كانت إدارة الرئيس دونالد ترامب هي التي وقعت اتفاقية الانسحاب مع طالبان في فبراير 2020 وقامت إدارة بايدن بتنفيذها. يتشارك الرئيسان على الرغم من الاختلافات الكبيرة بينهما في رؤية مشتركة؛ مفادها أنه على الرغم من المخاطر المحتملة التي ينطوي عليها الانسحاب – الأمنية والسياسية، وبالطبع صورة الولايات المتحدة – إلا أن مزاياه في النهاية تفوق عيوبه. من الناحية العملية، فإن الحرب ضد "الإرهاب"، التي كانت حجر الزاوية في السياسة الأمريكية، قد تم وضعها في مكانة أقل بروزًا على جدول الأعمال بسبب انخفاض نطاق "الإرهاب الدولي" والحاجة إلى التعامل مع التحديات العالمية، التي من وجهة نظر الإدارة تهدد أمن الولايات المتحدة أكثر.

وهكذا، قررت الولايات المتحدة تقليص الوجود المكثف لقواتها العسكرية في أفغانستان بشكل كبير واستبدالها بممثلية أمنية عسكرية محدودة يتمثل دورها في مساعدة القوات المحلية في مكافحة الإرهاب من خلال التعاون الاستخباراتي والتدريب والدعم اللوجستي والمالي.

أوضح الرئيس بايدن مثل أسلافه في البيت الأبيض، مرة أخرى أن الولايات المتحدة ليس لديها مصلحة في التورط في حروب "لا نهاية لها" وأن لديها الأدوات ذات الصلة للتعامل مع التحديات دون وجود "قوات على الأرض."

من منظور "مكافحة الإرهاب الدولي"، لا توجد مؤشرات على أن القاعدة تعتزم مرة أخرى جعل أفغانستان معسكر تدريب عالمي "للإرهابيين" من مختلف الجنسيات كما في الماضي، لتدريبهم على القيام ب"أعمال إرهابية" في الغرب .على الرغم من اغتيال الولايات المتحدة في يوليو الماضي الدكتور أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة في شقته السرية في كابول، لم يتضح بعد ما إذا كان باقي قادة التنظيم القدامى والمعروفين الذين يعيشون في الشتات قد تجمعوا أو ينوون التجمع مرة أخرى في أفغانستان. علاوة على ذلك، في هذه المرحلة لا يبدو أن طالبان نفسها تسمح للقاعدة بإعادة أمجادها كما كانت في الماضي في أراضي أفغانستان، بين طالبان التي ليست جميعها نفس الشيئ هناك معارضون لذلك. يتذكر العديد من قادة التنظيم الحاليين الثمن الباهظ الذي فرضته الولايات المتحدة على النظام السابق لإتاحة الفرصة للقاعدة للعمل تحت رعايته واستخدام أراضي الدولة ليس فقط كقاعدة تدريب للإرهاب ولكن أيضًا كنقطة انطلاق للإرهاب القاتل وخاصة ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

يمكن التقدير – وبحذر شديد – أن القاعدة في الوضع الحالي لقدراتها وبنيتها التحتية العملياتية في الخارج لا تستطيع مرة أخرى تنفيذ هجمات "إرهابية" واسعة النطاق كما حاولت أن تفعل في الماضي، ولكن رغم الصعوبات التنظيم لم يختفِ من العالم وهو يعمل، وبالتالي يتطلب المراقبة الاستخباراتية الوثيقة لتقليل مخاطر المفاجأة. لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنه خلال السنوات المقبلة ستستغل القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى الموجودة في أفغانستان والمؤيدين لها مساحة العيش الآمن في هذا البلد على الرغم من اغتيال أيمن الظواهري، لإعادة التنظيم وتجنيد قوات جديدة وتدريب قوى بشرية مدربة وماهرة جديدة، وأيضا قيادة عمليات "إرهابية" في المستقبل في الغرب. يشار إلى أن نظير القاعدة وخصمها تنظيم الدولة الإسلامية ينشط في أفغانستان وركزت هجماتها الإرهابية في العام الماضي بشكل أساسي ضد نظام طالبان والأقليات في أراضي الدولة، وكذلك نشاط متقطع ضد جيران أفغانستان، وأنها ليست متفرغة في هذه المرحلة في الاستثمار في تصدير الإرهاب من أفغانستان إلى دول في الغرب.

في مواجهة هذا الاحتمال الخطير بتجدد "الإرهاب" على الساحة الدولية، يقف وعد الرئيس بايدن بأن الولايات المتحدة ستستمر في الحفاظ على قدرة "خلف الأفق"؛ مما سيسمح لها بإحباط مثل هذه الخطط وهي لا تزال في مهدها. في هذا السياق من المتوقع أن تعتمد الولايات المتحدة على جمع المعلومات الاستخبارية عن بعد باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وخاصة توثيق التعاون مع الحلفاء الإقليميين. هذا على الرغم من حقيقة أنه بدون وجود مادي على الأرض في أفغانستان وبدون تمثيل دبلوماسي، سيكون من الصعب على الحكومات الأمريكية تحقيق هذه الالتزامات.

مكانة الولايات المتحدة :صور الانسحاب القاسية تلازم إدارة بايدن حتى يومنا هذا، ويبدو أنه حتى لو انخفض وزنها في تقييم أدائه، فمن المحتمل أن تنضم إلى بقية العوامل الأخرى التي تضعف من شعبية الرئيس.. بل إنه من المرجح أن يحاول الحزب الجمهوري الاستفادة منها عشية انتخابات الكونجرس النصفية (نوفمبر 2022). ومع ذلك من منظور بعيد المدى، يبدو أن قرار الانسحاب الفعلي الذي اتخذه بايدن كان صحيحًا من حيث توزيع الموارد الأمريكية ولم يضر بمكانة للولايات المتحدة القوية. أتاح الانسحاب للإدارة الأمريكية ليس فقط تركيز الانتباه والموارد في التعامل مع التهديدات الرئيسية التي تقف أمامها اليوم – مثل المنافسة مع الصين والتنافس مع روسيا بالذات على خلفية الحرب في أوكرانيا، ولكن أتاح لها أيضًا إظهار عزيمة وإصرار أكبر غطّيا إلى حد ما على مشاهد الانسحاب القاسية. علاوة على ذلك، فإن التزام الحكومة الأمريكية بمساعدة أوكرانيا حتى لو لم يشمل إرسال قوات عسكرية هو إثبات من ناحية الإدارة على أنها حتى بعد مغادرة أفغانستان هبت لمساعدة الحلفاء المحتاجين.

أدى الانسحاب الأمريكي إلى عودة سيطرة طالبان على أفغانستان؛ مما يعني من بين أمور أخرى، فرض قوانين إسلامية مشددة وتدهور ملحوظ في حقوق المرأة بشكل خاص والمواطنين الأفغان بشكل عام. كما تشهد البلاد أزمة اقتصادية وإنسانية. وهذه تطورات إشكالية، لكن من وجهة نظر الإدارة الأمريكية – اللوم لا يقع عليها بل على طالبان، الذين ربما كانوا سيتلقون مساعدات دولية لو تصرفوا بشكل مختلف.

من ناحية "إسرائيل"، لم يكن الانسحاب الأميركي من أفغانستان منعطفاً مهماً؛ لأن "تنظيمات الجهاد السلفية السنية" لا تركز نشاطاتها ضدها. أهميته بالنسبة لها كانت معنوية بشكل أساسي وكذلك بالنسبة للمنظمات التي تنتمي إلى المحور الشيعي. من وجهة نظرهم أوضح الانسحاب حقيقة أن الولايات المتحدة ركيزة أو سند ضعيف لا يمكن لحلفائها الاعتماد عليها. أما بالنسبة لإيران الخصم الرئيسي "لإسرائيل"، فعليها الآن أن تولي اهتمامًا متزايدًا لما يحدث على الحدود بينها وبين أفغانستان – على الرغم من أن هذا لا يضر بأنشطتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط; ما تم تفسيره أثناء الانسحاب وبعده على أنه ضرر بالصورة القوية للولايات المتحدة الأمريكية، لم يغير في الواقع نظرة الجهات الفاعلة في المنطقة تجاه الولايات المتحدة، مثلما انعكس ذلك في زيارة قام بها الرئيس بايدن في يوليو من هذا العام: هؤلاء الفاعلون مهتمون من جهة بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ويحتاجون إليها، ويفهمون في الوقت نفسه أن سياستها تجاه المنطقة أكثر حذراً من ذي قبل، وبالتأكيد في كل ما يتعلق باستخدام الموارد العسكرية.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: حرب أم سلام؟ التحركات التركية في سوريا

بقلم كارميت فالينسي، غاليا ليندنشتراوس

مع اندلاع الحرب الأهلية في سوريا انهارت واحدة من أحر العلاقات بين الرئيس الأسد ونظيره التركي أردوغان. في الآونة الأخيرة بعد أكثر من عقد من الزمان يتم سماع المزيد والمزيد من التصريحات التصالحية من اتجاه أنقرة، ولكن من ناحية أخرى هناك أيضًا تهديدات بشن عملية عسكرية. الآن على رئيس تركيا أن يختار إما التطبيع أو التصعيد.

تثير الزيادة الأخيرة في الهجمات التي تشنها تركيا والتنظيمات السورية الخاضعة لحمايتها ضد أهداف كردية في شمال سوريا تساؤلاً حول ما إذا كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ينوي تنفيذ تهديداته من أيار (مايو) والقيام بعملية برية أخرى واسعة النطاق ضد الأكراد. ومن ناحية أخرى، تُسمع في تركيا تصريحات تصالحية تجاه النظام السوري، ومنذ وقت يطرح في النقاشات إمكانية تطبيع العلاقات بين البلدين بعد أكثر من عقد من العداء والتنافس. على ما يبدو هاتان عمليتان متناقضتان، لأن النظام السوري يعارض بالفعل السيطرة التركية على أراضي البلاد ولا يريد أن يراها تتوسع. ومع ذلك من الممكن أن تكون هذه خطوة تركية محسوبة، والغرض منها هو إيصال رسالة إلى الجمهور في تركيا أن هناك جهود متزايدة ومتعددة الجهات تُبذل للتعامل مع كل من التنظيم السري الكردي وقضية اللاجئين السوريين في الأراضي التركية. بناءً على تسلسل الأحداث في الشمال السوري ونسيج المصالح السورية والتركية، سيتم دراسة مسألة العلاقات بينهما – تطبيع أم تصعيد؟

في منتصف شهر آب / أغسطس الماضي شوهدت احتجاجات واسعة النطاق في عشرات البلدات الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية في محافظتي إدلب وحلب شمال غربي سوريا. ورافق المظاهرات شعار "لن نتصالح"، وذلك على خلفية دعوة وزير الخارجية التركي المفاجئة في 11 آب لدفع نظام الأسد والمعارضة السورية بشكل أو بآخر إلى المصالحة وإلا لن يكون هناك "سلام مستدام" كما أفاد وزير الخارجية أنه التقى نظيره السوري على هامش مؤتمر "دول عدم الانحياز" في بلغراد في أكتوبر 2021. وأعرب سكان الشمال عن غضبهم من التصريح، وانتقدوا تركيا بشدة واتهموها بالسعي إلى التطبيع العلني مع النظام السوري. وفي 19 آب/ أغسطس صرح أردوغان أيضاً أن تركيا ستضطر إلى تعزيز الخطوات الدبلوماسية مع دمشق من أجل "إنهاء الألعاب" في المنطقة.

بالنسبة للمعارضة في سوريا، السلام بين تركيا وسوريا ليس أقل من خيانة. المعارضة الشديدة التي أثارتها التصريحات التركية يجب فحصها على خلفية تاريخ التدخل التركي في سوريا. فبعد أشهر قليلة من اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011، وعندما بدا أن الرئيس السوري بشار الأسد لم يكن ينوي إجراء

إصلاحات كبيرة في البلاد، أصبحت تركيا من الدول التي انتقدت نظامه بشدة. وأكثر من مرة وصفه أردوغان بـ "القاتل" وطالبه بالاستقالة.

على مر السنين، دعمت تركيا وساعدت مجموعة متنوعة من منظمات المعارضة السنية بالتمويل والدعم اللوجستي والتسليح. وفي الوقت نفسه نظرت أنقرة بقلق إلى تزايد قوة الأكراد وتوسيع أراضيهم في شمال سوريا، نتيجة لقتالهم المستمر والناجح ضد داعش .على وجه الخصوص نظرت أنقرة بشكل سلبي إلى هيمنة الفرع السوري من التنظيم السري الكردي في المنطقة وخشيت تشكيل سيطرة كردية مستمرة على الحدود بين تركيا وسوريا. ولمنع ذلك، شرعت تركيا في السنوات 2016-2019 في ثلاث عمليات عسكرية أدت إلى سيطرة تركيا على عدة مناطق في شمال سوريا. في شباط 2020 في أعقاب هجوم للقوات السورية على مواقع للجيش التركي أسفر عن مقتل نحو 34 جنديًا تركيًا أطلقت أنقرة عملية "درع الربيع" في جيب إدلب. بعد شهر تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين تركيا وروسيا في إدلب، والذي تضمن بندًا يتعلق بإنشاء ممر أمني حول الطريق السريع M4 وتسيير دوريات مشتركة للقوات الروسية والتركية. يستمر الوجود العسكري التركي (حوالي 8000 جندي) في المنطقة ويقدم الدعم العسكري واللوجستي للمنظمات العاملة هناك، وعلى رأسها الجيش الوطني السوري (الجيش السوري الحر سابقاً) وللتنظيم السلفي الجهادي "هيئة تحرير الشام."

تعد قضية وجود اللاجئين السوريين في تركيا قضية متفجرة – سياسيًا واقتصاديًا حيث لا يهتم أغلبية واضحة من الأتراك ببقاء السوريين في البلاد. وينتج عن ذلك أيضًا حوادث عنف ضد اللاجئين، فضلاً عن تعبيرات عنصرية. يعيش حوالي 3.7 مليون لاجئ سوري في تركيا اليوم، من الذين وصلوا إلى البلاد بعد الحرب الأهلية، والغالبية العظمى منهم خارج مخيمات اللاجئين. حتى مارس 2022 وفقًا لوزير الداخلية التركي منحت تركيا الجنسية لنحو 200 ألف سوري وصلوا إلى أراضيها. وعاد حوالي 500 ألف سوري طواعية إلى الأراضي السورية. في مايو 2022 أعلن أردوغان أن الحكومة التركية بصدد صياغة خطط لإعادة ما يقرب من مليون لاجئ سوري إلى الأراضي السورية. وتهتم تركيا بمساعدة أطراف خارجية لتمويل تكاليف بناء مجمعات سكنية للاجئين وتقول بأن المناطق الواقعة تحت سيطرتها في شمال سوريا آمنة بما يكفي بالنسبة لهم. علاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة تحدث هناك عمليات تتريك في هذه المناطق، إلى جانب النفوذ المتزايد والوجود التركي الكبير في جيب إدلب. استثمرت تركيا في تحسين اتصال النقل بالمعابر الحدودية بين الدولتين وربط جزء من شبكات الكهرباء في شمال سوريا بالشبكة التركية وهناك شركات اتصال خلوية تركية تعمل في هذه المناطق، وأنشأت تركيا أكثر من عشرة أفرع مكاتب بريد تركية في شمال سوريا، وتدفع بالعملة التركية لموظفي القطاع العام في المناطق التي تسيطر عليها، وتستخدم الليرة التركية كعملة رئيسية في مناطق شمال سوريا. ويتم تدريس اللغة التركية في المدارس الموجودة في هذه المناطق، كما تم افتتاح مراكز ثقافية لتعليم اللغة

التركية للبالغين أيضًا. وفي المساجد التي بنتها تركيا أو رممتها، يتواجد رجال دين نيابة عن هيئة الشؤون الدينية التركية.

في إدلب صحيح أن النفوذ التركي محدود أكثر من بقية المناطق التي تسيطر عليها تركيا في الشمال، لكنه يتزايد هناك أيضًا. إلى جانب الدعم العسكري واللوجستي للجماعات المعارضة، فإن التدخل التركي في حياة السكان واضح. عملياً بدءًا من عام 2018، بدأت تركيا في لعب دور أكثر بروزًا في الاقتصاد المحلي وأصبح استخدام الليرة التركية في المحافظة منتشراً. وفرت تركيا فرص عمل وقادت مشاريع تنموية لاستعادة البنية التحتية بما في ذلك السدود والكهرباء والطرق. وفي العام الماضي عملت تركيا على بناء مجمعات سكنية للنازحين الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة في إدلب. كما تعمل الشركات الخاصة التركية على تطوير المنطقة، بما في ذلك الترويج للمشاريع في مجالات الإسكان والطاقة والثقافة والاقتصاد.

المصالح (والعوائق) أمام تطبيع العلاقات.

إن الخطاب التصالحي الذي تم الإعراب عنه مؤخرًا وخاصة فيما يتعلق بتطبيع العلاقات مع سوريا، على الرغم من أنه يشكل تحولًا حادًا في السياسة الخارجية التركية إلا أنه قد يخدم أردوغان بطريقتين رئيسيتين .أولاً :يُنظر إليه على أنه خطوة فاعلة للتعامل مع مشكلة اللاجئين وخطوة أولى نحو عودتهم إلى سوريا .إضافة إلى ذلك :يُنظر إلى المحادثات مع الأسد على أنها ضرورية في ظل الضغوط الروسية في هذا الصدد، كما انعكس ذلك في اللقاءات الأخيرة بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين وضمن مفاوضات موسعة بين أنقرة وموسكو. بالنظر إلى اتجاه التريك، يبدو أيضًا أن احتمال انسحاب أنقرة من الأراضي السورية ضعيف، لكن المعارضة الروسية والإيرانية والأمريكية لعملية برية أخرى واسعة النطاق تقوم بها تركيا في سوريا فضلاً عن التقارب بين الأكراد ونظام الأسد من أجل الدفاع ضد مثل هذه العملية، سيجعل من الصعب على تركيا شن عملية كبيرة كانت تريدها. ومن ناحية أخرى لن يكون لعملية عسكرية محدودة سوى إنجازات جزئية من حيث الرأي العام التركي.

وفي الوقت نفسه، يسعى النظام السوري منذ عامين إلى ترسيخ مكانته الإقليمية وإعادة سوريا إلى العالم العربي. وفي هذا الإطار تم تطبيع العلاقات بين سوريا والإمارات والبحرين والأردن ومصر. ومؤخراً ظهرت أصوات تطالب بإعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية التي طردت منها في بداية الحرب الأهلية. قد يكون تطبيع العلاقات مع تركيا جزءًا من هذا الاتجاه، ولا يقل أهمية، وقد يؤدي إلى وقف أو تقليل الدعم التركي للمعارضة مما يسمح للأسد بتوجيه ضربة ساحقة للمعارضة المتبقية لنظامه. ومع ذلك قد يُنظر إلى المصالحة بين نظام الأسد وأنقرة على أنها تنازل عن أراضي سيادية سورية وإعطاء الضوء الأخضر والشرعية للوجود التركي فيها في الوقت الذي يسعى فيه النظام جاهداً لاستعادة سيادته على أراضي الدولة بأكملها.

وأشار وزير الخارجية السوري إلى أن بلاده لا تضع شروطاً، لكن التطبيع مع تركيا لن يتحقق إلا عندما تلبي أنقرة ثلاثة مطالب :انسحاب تركيا من الأراضي السورية، ووقف دعم تنظيمات المعارضة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا.

العقبة الأخرى هي الحاجة إلى صياغة "اتفاقية أضنه 2 ."بعد أن طردت سوريا زعيم التنظيم السري الكردي من أراضيها في عام 1998، وقعت سوريا وتركيا "اتفاقية أضنه" التي بموجبها تعترف سوريا بالتنظيم الكردي السري كمنظمة إرهابية، ولن تسمح بأي نشاط آخر للتنظيم من أراضيها. بل إن أحد ملاحق الاتفاقية مكتوب فيه أنه إذا لم تفِ سوريا بالتزاماتها، فستتمكن تركيا من الدخول بعمق خمسة كيلومترات داخل الأراضي السورية وتتصرف ضد نشطاء التنظيم السري الكردي. والآن، على ما يبدو، هناك حاجة لاتفاقية جديدة بين الدولتين، أو التوضيح بأن سوريا ملتزمة مرة أخرى ب "اتفاقية أضنة" من أجل إعادة بناء الثقة بين البلدين. ومع ذلك، من المشكوك فيه ما إذا كان نظام الأسد سيلتزم بالفعل بمثل هذا الهدف وما إذا كان قادرًا على الإطلاق اليوم على الموافقة على الضمانات الأمنية التي تطلبها أنقرة.

بالنسبة للثوار السوريين في الشمال، يمثل منعطف أنقرة نكسة كبيرة في وضعهم بعد أن كان يُنظر إلى تركيا على أنها حليف وداعم عسكري ولوجستي. في الواقع يشكل الوجود التركي عقبة كبيرة في وجه محاولات النظام بدعم روسي وإيراني، تجديد سيطرته على محافظة إدلب .سكان المنطقة لم يتخلوا عن قيم الثورة السورية وهدفها الأساسي إسقاط نظام الأسد. بالإضافة إلى ذلك، يخشى سكان شمال غرب سوريا من فرض عملية سياسية عليهم لا تأخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار. لكن الثوار يفتقرون إلى الوسائل اللازمة لإقناع تركيا بعدم تغيير سياستها سوى عرض سيناريوهات الفوضى بعد تصعيد في إدلب ووصول مليون لاجئ إضافي إلى الأراضي التركية.

في الختام، لا يزال الطريق إلى التطبيع بين تركيا وسوريا غير سهل، لكن كلاً من أردوغان والأسد قد يستفيدان من الخطوات الأولى للسير في هذا الاتجاه. أما بالنسبة لأردوغان، فيمكنه تقديم حل وسط، وإن كان محدودًا، يرافقه إجراءات عسكرية حازمة ضد النشطاء الأكراد في شمال العراق وشمال سوريا، كإشارة للجمهور التركي بأنه يتخذ الإجراءات اللازمة. للتعامل مع كل من الإرهاب الكردي ومشكلة اللاجئين. على الجانب السوري، يمكن للأسد أن يستفيد من التطبيع مع تركيا كجزء من جهوده لإعادة ترسيخ مكانة سوريا الإقليمية، وكذلك كوسيلة لإبعاد تركيا عن التنظيمات الجهادية وتحييد أهم معقل للمقاومة لا يزال في البلاد اليوم.

* * *

"إسرائيل اليوم": خمسة آلاف ضابط "إسرائيلي" يطالبون بايدن بعدم التوقيع على الاتفاق النووي

حذرت "حركة أمنيون" التي يبلغ قوامها نحو خمسة آلاف ضابط احتياط في "الجيش الإسرائيلي" الرئيس الأمريكي جو بايدن من أن الاتفاق النووي مع إيران كارثي على الأمن والسلام الأمريكي و"الإسرائيلي" والعالمي. وقد تم نقل التحذير للرئيس الأمريكي في رسالة بُعث بها يوم أمس، وهي الخطوة الأولى في حملة توعية عامة ستقودها الحركة خلال الأسابيع المقبلة بين السفراء والدبلوماسيين والمسؤولين في المنظومة الأمنية.

وقع على الرسالة إلى بايدن عشرات الضباط في رتبة لواء وما دون، ومنهم اللواء "اليعازر (تشيني) ماروم"، "إسحاق (جيري) غيرشون"، "يوسي بكر"، "كميل أبو ركن"، "غيرشون هاكوهين"، "مئير خليفي"، "شالوم كعتبي"، وكذلك رئيس قسم الأبحاث سابقًا في الاستخبارات العميد "يوسي كوبرفاسر" والمدير العام للحركة العميد "أمير أفيفي"، تم تسليم الرسالة قبل إرسالها إلى الآلاف من أعضاء الحركة. وكتب "الضباط الإسرائيليون": "الصفقة ستؤدي إلى سباق تسلح نووي إقليمي، ستضطر فيه دول مثل مصر والسعودية ودول أخرى إلى تطوير أو شراء أسلحة نووية لمواجهة التهديد الإيراني، الصفقة ستفرج أيضاً عن الأموال التي تم تجميدها لصالح جمهورية إيران الإسلامية، وهي أموال استناداً إلى الخبرة السابقة سيتم استخدامها لتصدير الإرهاب والتسبب في عدم الاستقرار في المنطقة بأكملها، بالإضافة إلى مظلة نووية مستقبلية كقوة مضاعفة."

ويذكِّرون بايدن أنه خلافاً لالتزامه بحرمان إيران من الأسلحة النووية، فإن الاتفاقية تفتح أمام إيران طريقاً واضحاً لامتلاك أسلحة نووية عام 2031، وتسلب من الدول الموقعة عليها القدرة على إنكار مثل هذا التطور.

وبدلاً من الاتفاق، دعا المسؤولون السابقون بايدن إلى تهديد إيران باستخدام القوة، وقالوا ما زلنا نرى أن التهديد العسكري الموثوق المقترن بالعقوبات الاقتصادية الشديدة والاستعداد السياسي لعمل عسكري إذا لزم الأمر، هي الطريقة الفعالة للتعامل مع التهديد النووي الإيراني. كصديق حقيقي للشعب اليهودي و "إسرائيل" طوال حياتك، نحثكم على عدم تعريض "أمن إسرائيل" للخطر بالسماح لإيران بالحصول على قدرات نووية عسكرية.

وينهي "الضباط الإسرائيليون" رسالتهم قائلين": سنفعل كل ما هو ضروري لحماية إسرائيل، بدعم دولي أو بدونه، نيابة عن أعضاء حركة الأمنيين الخمسة آلاف – نطلب منك، أيها الرئيس عدم التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران."

وقال المدير العام ل "حركة الأمنيين" العميد أمير أفيفي لـ"إسرائيل اليوم": "إن الإدارة الأمريكية بقيادة بايدن، والتي كانت عبر التاريخ صديقاً مقرباً لإسرائيل، لها دور مهم في هذا الوقت، منع التوقيع المزمع على الاتفاق النووي، الأمر الذي قد يؤدي إلى سباق تسلح إقليمي ومدمّر في جميع أنحاء الشرق الأوسط. أدعو

الرئيس وإدارته إلى النظر في موقف 5000 ضابط إسرائيلي بكل جدية، على الأقل بقدر ما يسارعون إلى الاستماع للقلة من الإسرائيليين الذين يدعمون الاتفاق في هذا الوقت."

* * *

"هآرتس": بن غفير يرتفع والليكود أصبح ديراً للأصوات المكتومة

بقلم يحعيام فيتس

في السنوات الطويلة التي كان فيها بنيامين نتنياهو في السلطة في البلاد، وفي السلطة في حزبه، فإن الليكود كان مستعداً دون تردد للتدخل في الشؤون الداخلية للأحزاب الأخرى. لقد تدخل في العالم الداخلي للأحزاب وبقسوة من أجل ثلاثة أهداف مقدسة، بقدر ما هو معني:

- الوصول إلى السلطة.
- والبقاء على عرش السلطة.
- وتحصين حكمه.

لا يمكن أن نجد مثالاً لرئيس وزراء إسرائيلي آخر – باستثناء نتنياهو – تصرف على هذا النحو. هناك عدد غير قليل من الأمثلة على تدخله في أحزاب ليست ملكه، في عام 2011 في ولايته الأولى كرئيس للوزراء تسبب نتنياهو في انقسام في حزب العمل عندما قام خمس أعضاء من كتلة العمل البرلمانية في الكنيست بقيادة وزير الجيش ايهود باراك، الذي كان على اتصال وثيق مع نتنياهو، بالانسحاب من حزبهم وأسسوا حزباً جديداً يسمى "الاستقلال."

في الواقع أسس هذا الحزب باراك ونتنياهو في محادثات في حوض السباحة في قلعة الأخير في قيسارية، وانضم حزب الاستقلال إلى حكومة نتنياهو، وفي المقابل حصل منه على مكافأة ضخمة، أربعة من أعضاء كتلة الحزب البرلمانية الخمس كانوا وزراء في حكومته، هذا ما سمح لنتنياهو بالبقاء كرئيس للوزراء حتى نهاية فترة الكنيست الثامنة عشرة في أوائل عام 2018. بعد أقل من عامين من تأسيس الحزب الجديد، قام إيهود باراك بحله، بعد أن تبين له أنه لا توجد فرصة لتجاوز

نسبة الحسم في انتخابات الكنيست الـ 19، التي أجريت في كانون الثاني 2018. أنهت الحلقة القصيرة من حزب "الاستقلال" الحياة السياسية لجميع أعضائه، باستثناء ماتان فيلنائي، الذي تمكن من الفرار إلى بكين كسفير "لإسرائيل" لدى الصين وذلك ضمن العبارة المعروفة "الزنجي فعل ما يريد، الزنجي يستطيع الرحيل"، والتي ميزت موقف نتنياهو من هذا الحزب وأشياء أخرى كثيرة، بأنه موقف استغلالي ثم رميه.

خلال تلك الفترة، فعل نتنياهو كل ما في وسعه لتفكيك حزب كاديما، والذي كان يمثل تهديداً حقيقياً له لأنه كان يتمتع بمقعد أكبر من حزبه، الليكود (في الانتخابات التي أجريت في عام 2009، حصل كديما على 28 مقعداً، وحصل الليكود على 27 مقعداً). في مايو 2012 اقترح نتنياهو انضمام شاؤول موفاز رئيس الحزب المعارض، إلى الحكومة وتعيينه نائباً لرئيس الوزراء، وهو منصب مشرف لكنه فارغ تماماً، دون صلاحيات ومسؤوليات. في يوليو 2012 بعد شهرين ونصف فقط، استقال موفاز من خلال إغلاق الباب غاضباً، ووعده نتنياهو بتغيير نظام الحكم وإقرار قانون طال، الذي يتعامل مع مسألة تأجيل الخدمة العسكرية لأعضاء المدرسة الدينية والعبء المتساوي، الذي كان على وشك الانتهاء في أغسطس 2012.

كعادته لم يكن لدى نتنياهو أي نية في الوفاء بوعوده لأن الشيء الرئيسي بالنسبة له هو بقائه السياسي، فالقرارات التي قد تغير الواقع وسن قوانين أساسية تعتبر هامشية وغير مهمة بالنسبة له.

كتب موفاز المخدوع في كتابه "رحلتي الإسرائيلية": "استغرقت لقائنا في تحالف نتنياهو 70 يوماً فقط، حتى فهمت أخيراً أننا لا ننتمي إلى هناك" (ص 384). منذ إقامة موفاز القصيرة في الحكومة إلى حل حزب كديما، كان الطريق هو الأقصر، في غضون سنوات قليلة تحول كديما من حزب حاكم إلى حزب مختفي. هكذا تمكن نتنياهو من تفكيك حزبين في أقل من عامين، في هذا الصدد فهو يستحق أن يدخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية.

قبل حوالي عامين في عام 2020 أغرى نتنياهو بيني غانتس لتفكيك شراكته السياسية مع يائير لبيد، والانضمام إليه في حكومة خيالية وقابلة للتناوب. فور تشكيل هذه الحكومة، اتضح لغانتس أنه وقع ضحية لأعمال الخداع التي قام بها نتنياهو، مثل شاؤول موفاز، فقد اتضح أن رؤساء الأركان يمكن أن يقعوا في فخ المحتالين بسهولة. والآن يواصل نتنياهو كعادته، التدخل في سلوك الأحزاب السياسية من أجل العودة إلى السلطة، وهي خطوة قد تسمح له بالهروب من تهديد المحاكم.

نجح نتنياهو في توحيد حزبين عنصريين عندما دعا رئيسهما بنفسه – إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش – إلى حصنه في قيسارية، وهو نوع بديل عن قلعة بلفور وبهذا يمنحهم نتنياهو بعداً آخر للشرعية. لكن هناك فرق جوهري بين سلوكه في الماضي وسلوكه اليوم، نتنياهو يلعب بالنار وهو منخرط في حياة حزب متطرف يقف وقادته على هامش الساحة السياسية. قبل انتخاب بن غفير للكنيست أي قبل نحو عام تقريباً في عام 2021، كان انضمامه إلى الكنيست يُنظر إليه على أنه فكرة وهمية، وهو شخصية يمكن أن يدنس "المجتمع الإسرائيلي"، نتنياهو هو الذي نقل بن غفير من الهوامش إلى (طريق الملك) لاعتبارات غريبة وتافهة. وفي عام واحد تحول بن غفير من بلطجي بائس إلى شخصية سياسية شرعية، والآن يمكنه تعليق صورة نتنياهو على

جدار غرفة جلوسه، ربما بدلاً من صورة القاتل الدكتور باروخ غولدشتاين، صورة روى عنها بن غفير نفسه بفخر غير مقنع.

يعرف أعضاء حزب الليكود جيداً أنه في حال عودة نتنياهو إلى السلطة فإنه سيجعل من بن غفير شخصية مركزية في حكومته، لكن لا أحد في هذا الحزب الذي تحول إلى دير للأصوات المكتومة يمكنه أن يقف ويصرخ.

لم يعترض أي منهم على التحالف غير المقدس بين ورثة مناحيم بيغن، يتسحاق شامير وموشيه أرنتس، وورثة مئير كهانا. لقد كنت أدرس الحركة التصحيحية (الصهيونية التصحيحية لزئيف جابوتنسكي) منذ سنوات عديدة، وتعلمت احترام هذه الحركة وقادتها وقيمها. أمام هذا الوضع أسأل نفسي بقلق شديد: كيف تدهور حزب الليكود وهو حزب مميز، إلى هذا التدهور الشديد؟

* * *

نقابة الأخبار اليهودية: انحراف "إسرائيل" عن الصين تجاه الهند يشير إلى تفهم المخاوف الأمريكية

بقلم إسرائيل كاسنيت

تحت ضغط من واشنطن، يبدو أن "إسرائيل" تنسحب ببطء من علاقتها التجارية مع الصين، بينما تبني في الوقت نفسه علاقة مع الهند. وفقاً لجوناثان شانزر النائب الأول لرئيس الأبحاث في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات(FDD) ، على مدار العامين الماضيين كانت الولايات المتحدة تحث "إسرائيل" على الانفصال عن الصين.

وأشار سام ميلنر محلل السياسات في المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي(JINSA) ، في وقت سابق من هذا الشهر إلى أن: "الولايات المتحدة أثارت مخاوف متزايدة بشأن دور الصين المتنامي في البنية التحتية الحيوية وقطاعات التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل، بما في ذلك التهديدات للأمن الإسرائيلي والازدهار والتعاون الاستراتيجي مع واشنطن، وهو دور استغلته الصين في بعض الأحيان لتعزيز قدراتها العسكرية والاستخباراتية والمراقبة الداخلية." وأشار إلى أنه خلال زياراتهم "لإسرائيل"، أن مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة "جون بولتون" في عام 2019، ووزير الخارجية للولايات المتحدة "مايك بومبيو" في عام 2020 أصدروا تحذيرات صارمة من أن دور الصين المتنامي في القطاعات الاستراتيجية "للاقتصاد الإسرائيلي" يهدد بإلحاق الضرر بالعلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل."

يبدو أن "إسرائيل" بدأت تأخذ هذه التحذيرات على محمل الجد الشهر الماضي عندما، قال ميلنر: "منحت مناقصة خصخصة لميناء حيفا المركزي – وهو منفصل عن محطة حيفا بايبورت الجديدة التي تديرها الصين، ولكنها تقع بجوار شركة هندية – على الرغم من المنافسة الصينية، والعطاءات الخاصة بالمشروع.

وأشار ميلنر أيضاً إلى اجتماع "رئيس الوزراء الإسرائيلي" السابق نفتالي بينت مع الرئيس جو بايدن في واشنطن في سبتمبر 2021، وبعد ذلك ادعى بينت" :أنه أصبح متفهماً بشكل أفضل لمخاوف الولايات المتحدة بشأن الصين." كما أدى تأثير واشنطن إلى جانب اتفاقيات التطبيع الأخيرة التي أبرمتها "إسرائيل" مع بعض جيرانها العرب والمسلمين، إلى ظهور مبادرة جديدة، حيث أطلق قادة الهند و"إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة منتدى للتعاون الاقتصادي، باسم "مجموعة "I2U2، وذلك لمكافحة النفوذ المتزايد للصين وإيران.

قال بيان مشترك نشرته مجموعة I2U2 في 14 يوليو" :إنه يهدف إلى تسخير حيوية مجتمعاتنا وروح المبادرة لمواجهة بعض أكبر التحديات التي تواجه عالمنا، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمارات المشتركة والمبادرات الجديدة في مجال المياه والطاقة، والنقل والفضاء والصحة والأمن الغذائي."

ووفقاً لميلنر: "فإن الاستحواذ على ميناء حيفا التابع لمجموعة -عدني- يشير إلى اهتمام الهند المتزايد بالشراكة مع الولايات المتحدة وأقوى شركائها الأمنيين في الشرق الأوسط في المجالات الاستراتيجية الهامة، وهو أول مظهر مهم للاهتمام الاقتصادي المتزايد للهند في الشرق الأوسط، على وجه التحديد في إسرائيل في سياق الفرص الموسعة للتعاون الإقليمي التي أتاحتها اتفاقيات أبراهام."

وأضاف شانزر أن الاتفاقيات أتت ثمارها "ببعض المساعدة من الهند."

قال كليو باسكال وهو زميل قديم غير مقيم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ فيFDD ، لـ نقابة الأخبار ليهودية: "إنه من بين المصالح والتهديدات المشتركة الأخرى، أدى الهجوم المروع في مومباي [في عام 2008] إلى تقريب البلدين، حيث نمت العلاقة بين الهند وإسرائيل بسرعة، خاصة منذ انتخاب [رئيس الوزراء ناريندرا] مودي [عام 2014]، وعملت إسرائيل معه في وقت مبكر، عندما كان رئيس وزراء ولاية غوجارات، وذلك لبناء الثقة، ويوجد الآن تعاون عميق في الزراعة والدفاع والإنترنت." في السنوات الأخيرة طوّر مودي و"رئيس الوزراء الإسرائيلي" آنذاك بنيامين نتنياهو صداقة وثيقة، ويبدو أنها ساعدت أيضاً على تعزيز العلاقات بين البلدين. وأشار باسكال إلى أن الهند "تتمتع بعلاقة طويلة وعميقة وواسعة النطاق مع الشرق الأوسط، بما في ذلك طرق التجارة الواسعة التي يعود تاريخها إلى فترة طويلة جداً، واليوم هناك ملايين الهنود يعملون في جميع أنحاء الشرق الأوسط، أصبحت الهند تعرف المنطقة جيداً."

قال السفير "دوري غولد"، رئيس مركز القدس للشؤون العامة" :إن دور الهند في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى كان محورياً."

ووفقاً لباسكال: "فإن الصين تحاول الحد من النفوذ الهندي في الشرق الأوسط"، لكن نيودلهي تراجعت، وأحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها بعد هجوم جالوان (المواجهة الحدودية في عام 2020، عندما قتل 20 هندياً وأربعة صينيين جنود) هو حظر 59 تطبيقاً صينياً.

وفقاً لشانزر: "تشعر الولايات المتحدة بالقلق لأن التكنولوجيا المتطورة التي تنتجها إسرائيل جذابة للغاية للصين، وجزء من المشكلة هو أن تجارة إسرائيل مع الصين تبلغ حالياً 17 مليار دولار، وهو مبلغ ليس بالسهل بالنسبة للدولة اليهودية."

وقال: "إنه يتعين على إسرائيل بشكل متزايد النظر إلى الهند كبديل بسبب ضغوط الولايات المتحدة."

* * *

"هآرتس": في الوقت الذي نمتم فيه، تحوّل اليهود إلى أقلية في إسرائيل

بقلم جلعاد هرشبرغر، سيفان هيرش هويفلر، شاؤول ارئيلي

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

في "إعلان القدس" الذي وقّع عليه الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الحكومة يائير لبيد، الشهر الماضي، والذي أعلن فيه بايدن عن التزامه الشخصي بعيد المدى باتفاق سياسي، تم دفع حل الدولتين في جملة واحدة في نهاية الوثيقة. الكرة فيما يتعلق بمستقبل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني توجد في يد الطرفين، وبالأساس في يد إسرائيل. السؤال: هل القيادة الإسرائيلية تقود إسرائيل بشكل واعٍ نحو هدف قومي استراتيجي مقبول على المجتمع الإسرائيلي، اليهودي والعربي؟ لقد أظهرت استطلاعات جديدة أجريناها أن الجمهور الإسرائيلي لا يدرك بأن الدولة تسير نحو واقع قد يُقوّض المشروع الصهيوني بأكمله. وهو مصاب بالعمى بشأن التهديدات المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على مصيره ومستقبله. من الضروري التأكيد على أنه حتى الآن، خلافًا لقرارات كثيرة للحركة الصهيونية وإسرائيل فيما يتعلق بتقسيم البلاد من نوفمبر 1947 وحتى "حلم السلام لترامب" من يناير 2020، لم تتخذ أي حكومة إسرائيلية قرار تبني حل الدولة الواحدة، ولم يناقش الكنيست هذا الخيار في أي وقت من الأوقات. وفقًا للإدارة المدنية، فإنه بدءًا من عام 2020، فإن اليهود هم أقلية - حوالي 49في المئة من إجمالي السكان الذين يوجدون غرب نهر الاردن. هذا هو التحوّل الديمغرافي الثاني الذي حدث خلال أقل من 100 عام، الأول كان في عام 1949 بعد حرب الاستقلال، والذي حوّل اليهود إلى أغلبية عظمى في إسرائيل، التي امتدت على مساحة 78في المئة من مساحة البلاد. ولكن التحوّل الديمغرافي في 2020 مر بهدوء مُفاجئ، رغم القدرة المتفجرة الكامنة فيه. إن سلسلة الاستطلاعات التي أُجريت في السنوات الأربعة الماضية في المجتمع الإسرائيلي تقدم صورة شاملة، سواء بشأن مواقف

الجمهور الإسرائيلي (اليهود والعرب) أو فيما يتعلق برؤيته للواقع وفهمه للعمليات المهمة التي تحدث تحت الأرض.

معظم الجمهور اليهودي في الدولة يعتبر نفسه يميني ويُصوّت لأحزاب اليمين، وهذا ينعكس في الـ 72 مقعد لأحزاب اليمين في الكنيست الـ 24. ولكن معظم الجمهور اليهودي يرى أيضًا أنه يجب الانفصال عن الفلسطينيين. لقد بحثنا أمر دعم الجمهور اليهودي لحلول سياسية مختلفة في سبعة استطلاعات أُجريت ما بين عام 2018 - 2022. وقد طُلب من المستطلعين تحديد الاحتمال الأفضل لهم من بين أربعة احتمالات: اتفاق سياسي مع الفلسطينيين على دولتين لشعبين؛ انفصال إسرائيلي أحادي الجانب عن الفلسطينيين، والذي يشمل إخلاء مستوطنات نائية وانكفاء خلف جدار الفصل وبقاء الجيش الإسرائيلي في المنطقة إلى حين التوصل إلى اتفاق دائم؛ ضم أحادي الجانب لمناطق الضفة الغربية؛ واستمرار الوضع الراهن. لقد أظهر الاستطلاع الأخير الذي أُجري في يونيو 2022 أن أكثر من 60في المئة من اليهود يؤيدون حل الانفصال عن الفلسطينيين (اتفاق سياسي أو انفصال أحادي الجانب)، وفقد 16في المئة يؤيدون ضم أحادي الجانب للمناطق. لكن تجدر الإشارة إلى أن دعم الانفصال عن الفلسطينيين تآكل مع مرور الوقت. ففي عام 2018 تقريبًا أيد ثلاثة أرباع الجمهور الإسرائيلي اتفاق سياسي أو الانفصال، ومن استطلاع لآخر بدأ هذا العدد بالتراجع. إن داعمو الانفصال لم ينتقلوا إلى دعم الضم أحادي الجانب، بل إلى استمرار الوضع الراهن. مقابل 10في المئة دعموا هذا الخيار في 2018، في 2022 دعم هذا الخيار أكثر من 20في المئة. تأييد الضم بقي كما هو، باستثناء وقت قصير، في نهاية 2019 وبداية 2020، حيث ارتفع إلى 25في المئة تقريبًا بسبب خطة ترامب والدعوة العلنية لرئيس الحكومة في آنذاك بنيامين نتنياهو لضم مناطق لإسرائيل. كما أظهر استطلاع أُجري في يونيو 2022 أنه رغم أن معظم الجمهور يُفضل حل الانفصال، إلا أنه أيضًا يؤمن بأن الاغلبية لا تؤيد هذا الحل. أي أن الاغلبية تؤمن بأنها اقلية. كما يعتقد الجمهور اليهودي أن الفلسطينيين غير معنيين بحل الدولتين رغم أن استطلاعات في السلطة الفلسطينية تدل على أنه رغم التآكل الذي حدث مع مرور الوقت في دعم هذا الحل، إلا أنه ما زال الاكثر شعبية. مع ذلك، الفلسطينيين أيضًا تراجعوا عن فكرة حل الدولتين. وإذا كانت الأغلبية في السابق قد دعمت المصالحة مع إسرائيل، إلا أنها يؤيدها الآن أقل من ثلث الجمهور الفلسطيني.

إن الجمهور اليهودي لا يؤمن بأن حل الدولتين ما زال قابل للتحقق (أكثر من 60في المئة) والتفسير السائد لذلك هو أنه لا يوجد ولن يوجد شريك فلسطيني. في المقابل، الجمهور اليهودي يعارض بشدة حل دولة واحدة من البحر إلى النهر. في حين أن المعارضة لدولة واحدة ديمقراطية مع حقوق متساوية لليهود والعرب، شديدة بشكل خاص (80في المئة تقريبًا من الجمهور اليهودي)، أما المعارضة لدولة غير ديمقراطية يكون فيها للفلسطينيين حقوق مقيم وليس حقوق مواطنة كاملة، هي معارضة معتدلة أكثر، 53في المئة يعارضون هذا

الخيار. مع ذلك، حوالي ثلث الجمهور اليهودي مستعد لقبول احتمالية دولة يهودية غير ديمقراطية من البحر حتى النهر. إن الجمهور اليهودي غير معنيّ بدولة واحدة، لكنه لا يقلق من احتمالية أن تتحول إسرائيل إلى مثل هذه الدولة. الاغلبية (80في المئة) يرون أننا بعيدين جدًا عن هذه الاحتمالية أو عن احتمالية دولة أبرتهايد، وأنه لا يوجد أي خوف من أن نصل إلى وضع كهذا. هذه الفجوة بين العقليات في العالم - الذي يعتقد أن إسرائيل تتبع سياسة أبرتهايد تجاه الفلسطينيين، ومع عقلية الجمهور اليهودي - يمكن أن تعكس رؤية شخصية، وعدم معرفة الواقع الديمغرافي يدل على رؤية مشوهة للحقائق.

في العامَيْن الماضيَيْن، اختفى تقريبًا النقاش السياسي بين من يؤيدون تقسيم البلاد ومن يؤيدون إسرائيل الكاملة. هذا الموضوع نزل من العناوين، ويبدو أنه لم يعد هناك من يهتم به. إن الاستطلاعات التي نقوم بإجرائها على مدى سنوات تدل أن الجمهور الإسرائيلي (وربما أيضًا القيادة) يسير بشكل أعمى نحو واقع لا يريده أبدًا. يهوشفاط هركابي، كتب في كتابه عام 1986 والذي يحمل عنوان "قرارات مصيرية حاسمة": "أنا أعترف بالحق الديمقراطي لليهود في إسرائيل، أن يجلبوا لأنفسهم انتحار وطني. إذا حدث ذلك فأنا سأذهب معهم. ولكن قدر استطاعتي أريد أن أحذرهم من ذلك". أيضا نحن نريد أن نضع أمام القيادة وأمام الجمهور إشارة تحذير ضوئية من إمكانية أن تتحول إسرائيل إلى دولة واحدة غير متكافئة بين البحر والنهر. نحن لا نحذر من تجسيد الحق الديمقراطي للجمهور الإسرائيلي في تقرير مصيره، بل من الانجراف غير الواعي نحو واقع لا يريده، والحكومة والكنيست لم تتخذ أي قرار بشأنه. إن إسرائيل تُبحر بشكل أعمى نحو جبل جليد، لكن ما زال يمكن الاستيقاظ، وتغيير الاتجاه وتجنب الاصطدام به.

* * *

"إسرائيل اليوم": القمقم الفارغ للجني الديمغرافي

بقلم ساره هعتسني كوهن

مرة اخرى يحاولون كسر روحنا مع الجني الديمغرافي. فقد دعي البروفيسور ارنون سوفير هذا الاسبوع لخدمة العلم في ضوء رسم بياني عن سكان بلاد اسرائيل، من البحر حتى النهر. عكس الرسم البياني مساواة عددية بين السكان العرب في اسرائيل، في يهودا والسامرة وفي غزة، وبين السكان اليهود مضاف إليهم "آخرون". وها هو الجني الديمغرافي خرج من القمقم في هندسة وعي رائعة لخطيئة تضاف الى الجريمة. الخطيئة هي الحقيقة البسيطة في أن من أعد المعطيات أدرج عرب غزة في الاحصاء. وفقا للمعطيات، يعيش في قطاع غزة اليوم 2.256.000 عربي. أحد الحوافز في خطوة فك الارتباط السخيفة عن غزة في العام 2005 كانت الحجة الديمغرافية. وإذا كان هكذا هو الحال، فلماذا يعدون عرب غزة؟ لماذا لا ينقصهم البروفيسور سوفير نفسه من العد؟ أما الجريمة فهي المعطيات نفسها، والكذبة التي تنطوي عليها. المعطيات الديمغرافية العربية في

يهودا والسامرة وفي غزة تعتمد على الادارة المدنية. فمن اين للإدارة معطيات عن سكان رفح أو جنين؟ أم انها تستمدها من مكتب الاحصاء المركزي للسلطة الفلسطينية. في 1997 تلقى مكتب الاحصاء المركزي تعليمات تقضي بالتوقف عن متابعة تدقيق المعطيات الفلسطينية. وهم من جانبهم يشوهون المعطيات في جملة من المجالات: يحصون عرب شرقي القدس مرتين، لا ينقصون من العد من هاجر الى الخارج، يعدون عرب سكان يهودا والسامرة ممن انتقلوا الى اسرائيل الصغيرة، لا ينقصون من الميزان من توفي، وغيرها.

في 2018 قال مندوب الادارة المدنية في لجنة الخارجية والامن ان السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة ازدادوا من مليون الى 3 مليون نسمة منذ اوسلو. في حساب بسيط في 25 سنة ضاعف عدد السكان العرب في يهودا والسامرة نفسه ثلاث مرات. هذه معجزة: فلا يوجد اي مسح ديمغرافي يشهد على مثل هذا النمو دونه هجرة ايجابية او وسيلة مصطنعة اخرى، وبالتأكيد حين تكون ميول الولادة العربية في انخفاض مستمر. المعطيات ببساطة بلا اساس.

العدو ذكي. ويعرف كم هم الاسرائيليون حساسون للموضوع الديمغرافي وهو يخوض حربا نفسية. في هذه الحرب لا توجد صلة أو اهمية للحقائق. تقاتل السلطة الفلسطينية ضد اسرائيل بجملة من الادوات: الارهاب وتشجيع الارهاب، العمل الدولي في ا لمحكمة في لاهاي، السيطرة المكثفة على الاراضي في يهودا والسامرة والحرب النفسية. أداة الجني الديمغرافي تصبح ناجعة عندما يشتري خبراء أكاديميون، امنيون وحكوميون عندنا ذلك ويرددونه. هم يستخدمون الديمغرافيا كسلاح ضد اسرائيل ونحن نشتري قطا في كيس ونتخيل أنه نمر.

ينبغي أن ننتبه الى التوقعات. في 1987 توقع البروفيسور سوفير ان تكف اسرائيل عن ان تكون يهودية في العام 2000. وكان له اساس: الولادة العربية كانت تبلغ ستة اولاد للمرأة، بينما تلك اليهودية اقل من ثلاثة، عشية الهجرة من الاتحاد السوفياتي سابقا. غير أن هذا ليس خطأ بل سياسة. في العام 2002 ايضا ادعى البروفيسور سوفير بانه "تبقى لنا 15 سنة فقط حتى خراب الدولة". البروفيسور سوفير هو صهيوني عزيز، لكن الاعتماد عليه وعلى معطيات مكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني، حين يكون في الواقع بدائل جدية وبحوث تثبت العكس، فهذه سخافة في عتبتها مصيبة، سخافة تسعى لان تؤدي الى انسحابات عديمة المسؤولية. الجمهور الاسرائيلي يجب ان يكون ذكيا وان يفهم بان هذه خدعة تسمى الخدعة الديمغرافية.

* * *

"هآرتس": الموقف الإسرائيلي إزاء بايدن والنووي: "تصريحات فارغة في وقت ضائع"

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: القدس العربي

من الذي يدير سياسة الخارجية والدعاية الإسرائيلية ضد الاتفاق النووي؟ رئيس الحكومة ووزير الخارجية يئير لبيد، أم هو رئيس الموساد دادي برنياع؟ في الإحاطة البرلمانية لبرنياع الخميس الماضي، هاجم سياسة الولايات المتحدة واعتبر الاتفاق الآخذ في التبلور اتفاقاً مبنياً على الأكاذيب ويتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها واشنطن نفسها، ولا يبدو أن مضمون الاتفاق هو فقط ما يقلق رئيس الموساد.

شدة الأقوال والنغمة التي قيلت بها لا تترك مجالاً للشك. وحسب رأيه، فإن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، سقط بإرادته في شبكة إيران، حيث لإيران وأمريكا "مصلحة استراتيجية في التوقيع على الاتفاق". الاستنتاج الذي لا مناص منه من أقواله هو أن رئيس الحكومة مجبر على مواجهة الإدارة الأمريكية، وإذا لم يفعل ذلك يعتبر شريكاً فعلياً في "الكارثة الاستراتيجية". رئيس المعارضة لم يكن ليعرض هذا الموقف بصورة مصقولة أكثر من ذلك. أهذا ما يعتقده أيضاً رئيس الحكومة؟ يصعب معرفة ذلك؛ فحين تكون الصور التي سيتم نشرها من لقاء الإحاطة بينه وبين نتنياهو أكثر أهمية من مضمون اللقاء فقد لا يكون النقاش حول التهديد النووي أكثر من مجرد وقفة.

لكن ما الذي يغضب برنياع؟ إذا قالت إسرائيل بأنها لا تلتزم بالاتفاق وأنها قادرة على نسف مشروع إيران النووي وحدها فلتفعل ذلك. ولكن من الجدير أن تتذكر بأن الولايات المتحدة، الخانعة والمستسلمة، هي التي توفر الطائرات والقنابل المطلوبة لتنفيذ المهمة. ومن جهة أخرى، إذا كان رئيس الموساد يعتقد بأن الاتفاق يعتبر في الأصل "صفقة منتهية"، وأن "احتمالية التوقيع عليه تقترب من 100 في المئة"، فما الجدوى من كثرة الحديث عنه وعن طريقة تمريغ بايدن بالوحل؟

رئيس الموساد ورئيس الأركان ورئيس الشاباك هم آلهة الأمن الثلاثة الذين تستند إليهم سياسة الأمن والخارجية. مسؤوليتهم أن يعرضوا على الحكومة خيارات عمل ممكنة ويشرحوا بنزاهة ماهية التداعيات المحتملة لكل طريقة عمل، ويطرحوا أمامها توصياتهم. ولكن ثمة واجب أخلاقي مفروض عليهم لتحذير الجمهور وشرح الثمن والتكلفة بالأرواح المتوقع دفعها في كل سيناريو. برنياع مخول ويجب عليه أن يعرض موقفه من الاتفاق النووي، حتى لو لم يكن مثل موقف أسلافه في الموساد أو موقف كبار قادة جهاز الأمن. ونضال رئيس الموساد السابق مئير دغان ورئيس الأركان السابق غابي أشكنازي ضد نوايا إيهود باراك وبنيامين

نتنياهو لمهاجمة إيران، لن يبقى تحت غطاء سرية النقاشات الداخلية المغلقة. فقد اندلع إلى الفضاء العام وأثار نقاشاً ساخناً كما تستحق ذلك أي مسألة مصيرية. يجب أن نسمع التقدير الغريب لباراك الذي هاجم الانتقادات العامة وقرر عام 2011 بأن "هذه الحرب لا تعتبر نزهة. ولكن لا يوجد خمسون ألفاً ولا خمسة آلاف ولا حتى 500 قتيل في أي سيناريو".

ولكن بنفس الحماسة التي ينتقد فيها برنياع الآن عيوب الاتفاق، يجب عليه أن يبين للجمهور الخيارات الأخرى، وما إذا كانت منطقية؛ ففي نهاية المطاف ثمة فرق كبير بين القدرة على تصفية عالم نووي إيراني والتشويش على عمل أجهزة الطرد المركزي وقصف أهداف إيرانية في سوريا، وبين تدمير البنية التحتية النووية لإيران والقضاء على المعرفة التي تراكمت فيها، وإزالة كميات اليورانيوم التي تم تخصيبها. وعليه الإقناع لماذا يجب على الجمهور أن يصدقه بعد أن توصل معظم كبار قادة الأجهزة الأمنية والاستخبارات في إسرائيل وأوروبا وأمريكا إلى الاستنتاج بأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الأصلي في 2018 عمل على تسريع قدرة إيران النووية بصورة دراماتيكية وأخطر.

هجوم برنياع وتصريحات رئيس الحكومة في هذه الأثناء ليست أكثر من تكرار للادعاءات التي قيلت مراراً وتكراراً قبل سبع سنوات، وثبت أنها كانت خاطئة. ولكن عشية الانتخابات، من الذي لديه الوقت والقوة لصياغة استراتيجية جديدة؟

* * *

"معاريف": ما احتمال أن يحدد الوسط العربي نوع الحكومة المقبلة في إسرائيل؟

بقلم أفرايم غانور

الحكومة التالية التي ستقوم في إسرائيل بعد الأول من تشرين الثاني، إذا لم تتوجه دولة إسرائيل بالطبع إلى حملة انتخابات أخرى، ستضطر للاعتماد على أحزاب مناهضة للصهيونية. إذا كان بنيامين نتنياهو هو الذي سيقيم الحكومة التالية، فإنه سيقيمها على أساس الأحزاب الحريدية، التي هي مع كل الاحترام والبهاء بعيدة عن الصهيونية. وبالمقابل، إذا ستقوم حكومة التغيير مع تغيير في التسريحة برئاسة "يوجد مستقبل" والمعسكر الرسمي، فلا يمكنها أن تقوم دون أن تعتمد على "الموحدة" وما يبدو أيضاً على القائمة المشتركة – اللتين تعتبران مناهضتين للصهيونية. من هنا، فإن استخدام العبارة المتآكلة (إقامة حكومة على أساس أحزاب صهيونية فقط) أفلست. ثمة من يسأل، وعن حق، ما الفرق هنا؟ هنا وهناك العديد ممن لا يحترمون ولا يقفون بصمت لذكرى الشهداء في يوم الذكرى، ولكن السؤال الأهم هنا يجب أن يوجه إلى لبيد وغانتس

اللذين يفترض بهما أن يقيما حكومة التغيير التالية، إذا ما قامت. أنتما بلا شك ستتوجهان في اليوم التالي للانتخابات للأحزاب العربية لنيل التأييد في تشكيل حكومتكما، فلماذا إذن تخفيان نواياكما؟ أولم يحن الوقت للتوقف عن التعاطي مع الأحزاب العربية كالعشيقة وإدارة اتصالات معها في الخفاء فقط؟ فالكل في نهاية المطاف، سيرى وسيعرف، وهذا في هذه الأثناء يضر المصداقية والشفافية اللتين يفترض بكما أن تعرضاهما. يبلغ عدد عرب إسرائيل اليوم نحو مليوني نسمة، ويشكلون نحو 21 في المئة من عموم السكان في إسرائيل. هذه قوة انتخابية هائلة.

إذا ما حللنا المعطيات على الخريطة السياسية الحالية بعد أربع معارك انتخابية اجتزناها في السنوات الثلاث الأخيرة، فلا شك على الإطلاق بأن عرب إسرائيل، بمعونة الأحزاب التي تمثلهم، يمكنهم حسم مسألة من سيكون رئيس الوزراء التالي، وأي حكومة ستكون. كل ذلك بالطبع شريطة أن يحققوا حقهم في التصويت ويتوجهوا إلى صناديق الاقتراع. مثلما فعلوا في 15 أيار 1999 – حين سُجل رقم قياسي للناخبين العرب بنسبة نحو 75 في المئة، فيما سجلت -بالمقابل- النسبة الأدنى للمصوتين العرب في الانتخابات الأخيرة للكنيست الـ 24 في آذار 2021 – 44.6 في المئة.

يتبين أنه منذ أحداث تشرين الأول 2020 طرأ انخفاض واضح في عدد المقترعين للكنيست في أوساط عرب إسرائيل عقب تعاظم عدم الثقة تجاه الدولة ومؤسساتها – حقيقة واضحة في التصويت للكنيست في العقد الأخير. وثمة حقيقة أخرى أثرت وستؤثر على المقترع في الوسط العربي، وهي الانقسام والانشقاق في أحزاب هذا الوسط. رأينا هذا في الانتخابات للكنيست الـ 23 في آذار 2020، حين تنافس حزب واحد وهو يتشكل من لوحة فسيفساء من الأحزاب، لكنه وقف في كتلة واحدة وتسبب بذروة 64.8 في المئة مقترعين في الوسط العربي. بعد سنة من ذلك، عندما تنافست "الموحدة" على انفراد في الانتخابات الأخيرة مقابل القائمة المشتركة، انخفضت نسبة المقترعين كما أسلفنا إلى درك أسفل غير مسبوق.

وأنا أتوجه مرة أخرى لأولئك الذين يعتزمون المشاركة ويقيمون حكومتهم بمساعدة الناخبين من أوساط عرب إسرائيل والأحزاب العربية. ثمة بحث أجري مؤخراً في الوسط العربي بكل مستوياته، يبين أنه كلما تعزز إحساس الوسط العربي بأن لصوتهم معنى وقدرة للتأثير على تشكيل الحكومة التالية ورئيسها، يزداد لديهم دافع المشاركة في الانتخابات. بمعنى، عندما تكون الأصوات الحاسمة لحملة الانتخابات التالية في الوسط العربي ولديكم نية واضحة للاعتماد على هذه الأصوات، فإنكم ملزمون بأن تتحدثوا إليهم لا أن تغمزوا في الظلام.

في نهاية المطاف، حتى أولئك الذين يعارضون إشراك أحزاب الوسط العربي في حكومتهم اليوم بكل ثمن، سيدركون مع الزمن بأن العرب جزء لا يتجزأ من هذه الدولة في كل مجال وإطار، وإنه لا يمكن إقصاؤهم أو استبعادهم. ولكن كي يثبت هذا ويتحقق، يتعين على عرب إسرائيل ببساطة أن يتوجهوا إلى الانتخابات بجموعهم – هناك قوتهم.

* * *

نظرة عليا: أزمة اقتصادية قد تشهدها إسرائيل السنة المقبلة.. هل تنقذها "اتفاقيات إبراهيم"؟

بقلم تومر فدلون وستيفان كلور

بدأت التنبؤات حول بطء الاقتصاد العالمي تتحقق في الأشهر الأخيرة مثلما تم التعبير عنها في بيانات الاقتصاد الكلي في العالم، بالأساس بيانات الولايات المتحدة والصين. اقتصاد الولايات المتحدة سجل ربعاً آخر متواصلاً من النمو السلبي. الناتج تقلص 1.6 في المئة في الربع الأول من العام 2020 و0.9 في المئة في الربع الثاني في السنة الحالية. وسجل في الصين نمواً إيجابياً في الربع الثاني بنسبة 0.4 في المئة فقط مقابل تنبؤات سابقة بـ 1 في المئة. بيانات تموز تسلط الضوء على الربع الثالث، وتدل على أن هناك بطأ في الاقتصاد الثاني في العالم. بيانات الإنتاج الصناعي ارتفعت في تموز 3.8 في المئة مقابل توقع ارتفاع بـ 5 في المئة. رداً على ذلك، اتخذ البنك المركزي في الصين خطوة مفاجئة تعارض التوجه العالمي، وقام بخفض الفائدة إلى 3.65 في المئة.

المؤسسات الاقتصادية الدولية لم تجلس مكتوفة الأيدي إزاء هذه البيانات، وخفضت واحدة تلو الأخرى تنبؤات النمو العالمي مرة أخرى. البنك الدولي خفض توقع النمو إلى 2.9 في المئة مقابل توقع سابق، 4.1 في المئة؛ صندوق النقد الدولي خفض توقع النمو من 4.9 في المئة إلى 3.2 في المئة، في حين أن منظمة الدول المتقدمة OECD خفضت توقع النمو من 4.5 في المئة إلى 3 في المئة. وفي أوساط هذه المؤسسات الثلاث تم الاتفاق على أن التنبؤات قد تتدحرج نحو الأسفل في الأشهر القريبة القادمة. وهناك خوف من ركود طويل المدى. لهذه البيانات البائسة ثلاثة عوامل رئيسية، أحدها يقوي الآخر، وتخلق عوامل أخرى.

1. التضخم: عودة التضخم إلى مركز المنصة بعد غياب أربعين سنة هي نتيجة متوقعة لسياسة نقدية ومالية توسعية، التي تم اتباعها عقب أزمة كورونا. ولكن إذا كانت بنوك رئيسية قد أسمعت ادعاءات بأن التضخم ظاهرة عارضة مؤقتة فقط، فقد تبين في العام 2022 أن هذه الظاهرة لا تتلاشى، وهي أعلى من التوقعات وتؤثر على معظم دول العالم. قلق السياسيين وواضعي السياسات الأساسي هو أن تعمل الخطوات المطلوبة من أجل كبح التضخم العالي أيضاً على تكاسل النشاطات الاقتصادية في السوق. البنك المركزي في أمريكا رفع

نسبة الفائدة إلى 2.5 في المئة (هذا صحيح حتى آب الماضي)، من صفر في بداية السنة الحالية. في بريطانيا كانت هناك خمسة ارتفاعات للفائدة منذ بداية السنة الحالية، وتبلغ الآن 1.75 في المئة. هناك خبراء يقولون بأن الخطوات التي اتُخذت غير متشددة بما فيه الكفاية، وقد تؤدي إلى ركود تضخمي، وتضخم مندمج مع نمو متدن (أو حتى سلبي) ونسبة بطالة مرتفعة. حسب رأيهم، يجب رفع الفائدة بشكل دراماتيكي أكثر لكبح التضخم العالي.

2. الحرب بين روسيا وأوكرانيا: لهذه الحرب تداعيات سلبية قوية على الاقتصاد، منها الخوف من انتشار القتال إلى مناطق أخرى. العقوبات المفروضة على الاقتصاد 11 من حيث حجمه في العالم تضر وستضر اقتصاد روسيا. وهي تؤثر أيضاً على دول العالم الأخرى. تقليص تصدير روسيا للغاز والنفط أدى إلى ارتفاع واضح في أسعار الطاقة في العالم، ودول الاتحاد الأوروبي التي قامت بالتطوير اعتماداً على الغاز الروسي، هي المتضررة الرئيسية. وأسعار المنتجات الزراعية ارتفعت بشكل دراماتيكي في أعقاب النصيب الرئيسي لروسيا وأوكرانيا في التصدير الزراعي (ثلث تصدير القمح العالمي). وإن غياب حل قريب للنزاع وتدهوره إلى فصل الشتاء القريب القادم يرفع المخاوف من أن الأسوأ ما زال أمامنا.

3. سلاسل التزويد: أزمة سلاسل التزويد التي مصدرها عدم التوازن بين العرض والطلب الذي حدث في فترة أزمة كورونا، استمر وبعمق في العام 2022 إلى جانب استمرار الجائحة. سياسة "صفر كورونا" التي اتبعتها حكومة الصين قادت إلى سلسلة طويلة جداً من الإغلاقات في أرجاء الدولة، بما في ذلك شنغهاي، القلب الاقتصادي والمالي للصين، وأثقلت على سلاسل التزويد التي هي في الأصل لم تعد إلى التوازن. أزمة المناخ تثقل على نقل البضائع، والحرب في أوكرانيا تثقل على سلاسل التزويد. هذه المشكلة تؤدي إلى تقليص عرض المنتجات وعوامل الإنتاج في المدى القصير، وبهذا تساهم في ارتفاع الأسعار وانخفاض الإنتاج والنمو الاقتصادي. هذه العوامل تحول عامل عدم اليقين إلى عامل مهيمن في المناخ الاقتصادي الحالي، وتضر بالمكاسب الاقتصادية للمواطنين في معظم دول العالم. بشكل خاص، يبرز الانخفاض في تنبؤات النمو في الاقتصادات الكبرى.

تأثير ذلك على الاقتصاد الإسرائيلي

مقارنة مع باقي العالم، تظهر إسرائيل استقراراً اقتصادياً مثيراً للتقدير. توقعات التضخم في إسرائيل في العام 2022 هي 4 في المئة فقط. ويبدو أن النمو في إسرائيل، مقارنة مع اقتصادات دول العالم، بقي مستقراً في

مستوى عال، تقريباً 5 في المئة. هذا الأداء حصل على ثناء المنظمات الاقتصادية الدولية، الأمر الذي سلط الضوء على إسهام الهايتيك في الصادرات والاستثمارات الأجنبية في إسرائيل.

هذا الثناء يتساوق مع المعطيات المتفائلة نسبياً التي نشرها بنك إسرائيل ووزارة المالية. بنك إسرائيل توقع نمو 5 في المئة في نهاية السنة. وحسب توقعات الاقتصادية الرئيسية في وزارة المالية، فسيكون النمو 4.9 في المئة؛ أي وتيرة نمو مرتفعة مقارنة مع العالم، ومع الدول المتقدمة بشكل خاص. معطيات الربع الثاني في 2022 أشارت إلى نمو مرتفع عند 6.8 في المئة. وثمة معطيات أخرى عرضت قوة اقتصاد إسرائيل في النصف الأول للسنة الحالية إزاء عدم اليقين العالمي. نسبة البطالة في حزيران كانت 3.4 في المئة فقط، وعادت إلى مستواها عشية أزمة كورونا. حسب المكتب المركزي للإحصاء، فإن التصدير من إسرائيل ارتفع بشكل حاد مقارنة مع الفترة الموازية من العام الماضي، في أعقاب تحرير طلبات كانت مجمدة بسبب أزمة كورونا ونمو في الهايتيك ونمو في سوق العقارات، وكانت المداخيل من الضرائب أعلى في النصف الأول للعام 50 مليار شيكل مقابل الفترة الموازية من العام الماضي. التوقعات حسب الاقتصادية الرئيسية في وزارة المالية هي جباية 456 مليار شيكل في الوقت الذي يبلغ فيه الفائض المتوقع في الميزانية هو 45 مليار شيكل (تقريباً الفائض هو 34 مليار شيكل).

في المقابل، تظهر التأثيرات العالمية في مؤشر الأسعار لشهر تموز الذي فاجأ إلى الأسوأ وسجل ارتفاعاً بنسبة 5.2 في المئة في الـ 12 شهراً الأخيرة. هكذا أيضاً مؤشر أسعار السكن الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 17.8 في المئة، وهو رقم قياسي منذ 14 سنة. التضخم العالي في إسرائيل ما زال منخفضاً مقارنة مع العامل بفضل العوامل التي تكبحه، منها الشيكل القوي الذي يخفض ثمن الاستيراد لإسرائيل، والاعتماد على الغاز المحلي الذي يعمل على تحييد التأثيرات الخارجية. ولكن خوفاً من أن تخرج البطالة عن السيطرة وتصل إلى المستويات المرتفعة التي سجلت في دول متقدمة أخرى، رفع بنك إسرائيل الفائدة في آب إلى 2 في المئة مرة أخرى. لأن الاقتصاد يوجد تقريبا في حالة تشغيل كامل والنمو مرتفع ومستقر، فإنه خوف في إسرائيل (مقارنة مع خوف معظم دول العالم) من أن يؤدي رفع نسبة الفائدة بالاقتصاد إلى ركود تضخمي. إضافة إلى ذلك، في ضوء المعطيات عن نمو مرتفع في هذه السنة، ثمة توقعات بأن بنك إسرائيل سيرفع الفائدة مرة أخرى إلى 3 في المئة حتى نهاية السنة إذا كانت هذه الخطوة ضرورية لكبح ضغط التضخم. وإن خفض التضخم في إسرائيل مهم إزاء السياق الواسع الذي ينتمي إليه ارتفاع الأسعار الحالي. رغم التضخم المنخفض نسبياً، إلا أنها زادت مستوى غلاء المعيشة العالي في إسرائيل، الذي كان حتى قبل تأثير الأحداث العالمية الأخرى. الطبقات الضعيفة، التي تتعرض لضرر أكبر من كل ارتفاع في مؤشر الأسعار للمستهلك، تنتمي للقطاعات التي تعافت

بصورة أقل من أزمة كورونا، الأمر الذي يزيد الشعور بالفجوات في المجتمع الإسرائيلي ويزيد من التوتر في المجتمع، لا سيما عشية الانتخابات وعدم الاستقرار السياسي.

المناعة لا تدوم إلى الأبد. وإسرائيل كاقتصاد صغير يعتمد على التجارة الدولية، من شأنها في الأشهر الأخيرة من السنة أن تشعر بشكل أكبر بتداعيات عدم اليقين الاقتصادي العالمي. حتى إذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي لإسرائيل حالياً تثير الإعجاب، فيقدر بأننا سنبدأ في العام 2023 في رؤية تأثير الركود العالمي على اقتصاد إسرائيل أيضاً. على سبيل المثال، الإبطاء في أوروبا قد يؤدي في 2023 إلى انخفاض تصدير إسرائيل إلى هذه السوق، التي تشكل تقريباً أكثر من ثلث تصديرها. ولمواجهة هذه التحديات، على إسرائيل الاستمرار في اتباع سياسة اقتصادية مسؤولة إلى جانب السعي للتوسع إلى أسواق جديدة ليس لها فيها أي حضور قوي حتى الآن.

دول الخليج التي تنتج الطاقة لا تتضرر من الركود العالمي، ويتوقع أن تنمو بوتيرة 6 في المئة في 2022. لقد حان الوقت إلى أن تستغل إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية مع بعض هذه الدول في إطار "اتفاقات إبراهيم"، وتوسع علاقاتها الاقتصادية معها. من المعطيات حول التجارة الدولية من العام 2022 يبدو أن إسرائيل قد لاحظت هذه الفرص. ففي النصف الأول من العام 2022 مقارنة مع النصف الأول من العام 2021 فإن التجارة مع الإمارات ارتفعت 117 في المئة ووصلت إلى 1.2 مليار دولار. والتجارة مع البحرين التي لم تكن موجودة حتى العام 2021 بدأت تتطور. إضافة إلى ذلك، زادت إسرائيل في 2022 حجم التجارة مع مصر (ارتفاع 49 في المئة مقارنة مع 2021) والأردن (ارتفاع يبلغ 48 في المئة مقارنة مع 2021). تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أسواق جديدة سيزيد الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل وسيزيد أيضاً المكاسب الاقتصادية لمواطنيها.

* * *

تحسبا من تصعيد: بايدن ولبيد بحثا قضية ترسيم الحدود البحرية مع لبنان

تحرير :بلال ضاهر. موقع عرب 48

تسعى إسرائيل إلى التوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية مع لبنان بأسرع ما يمكن، من خلال المفاوضات الجارية بينهما بوساطة أميركية. وتخطط لبدء استخراج الغاز الطبيعي من حقل "كاريش" في نهاية أيلول/سبتمبر الحالي. وتشير تقديرات أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى أن عدم التوصل لاتفاق خلال هذه الفترة من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد عسكري مع لبنان، على خلفية تصريحات أمين عام حزب الله، حسن نصر الله،

الذي حذر من أنه بدون اتفاق ترسيم حدود، يسمح للبنان باستخراج الغاز، لن يكون بإمكان إسرائيل أيضا استخراج الغاز.

وعلى هذه الخلفية، قال الرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال محادثة هاتفية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لبيد، أمس الأربعاء، إن ثمة أهمية لإنهاء مفاوضات ترسيم الحدود، والتوصل إلى اتفاق، في الأسابيع القريبة المقبلة، وفق ما ذكر موقع "واللا" الإلكتروني. ونقل "واللا" عن مسؤول في البيت الأبيض قوله إن التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل ولبنان حول حل الخلاف بشأن الحدود البحرية هي مسألة موجودة في مرتبة مرتفعة بالنسبة لبايدن. وأبلغ بايدن لبيد، خلال المحادثة الهاتفية، بأن الوسيط الأميركي في مفاوضات ترسيم الحدود، عاموس هوكستين، سيعود إلى المنطقة في الأيام القريبة، بحسب مسؤولين إسرائيليين مطلعين على مضمون المحادثة. وأضاف هؤلاء المسؤولين إنه يتوقع أن يزور هوكستين لبنان وإسرائيل، الأسبوع المقبل، وعقد لقاءات مع القيادة السياسية في لبنان وإسرائيل، في محاولة لدفع المفاوضات نحو اتفاق.

وبحسب مسؤولين إسرائيليين تحدثو إلى "واللا"، فإن الإدارة الأميركية تحاول التأثير على القرار اللبناني في هذه القضية من خلال فرنسا، التي زارها هوكستين الأسبوع الحالي، وبحث مع مسؤولين هناك موضوع المفاوضات حول الحدود البحرية. ويشار إلى أن العلاقات الفرنسية – الإسرائيلية وثيقة جدا. وفيما أجرى هوكستين اتصالات هاتفية مع المفاوضين الإسرائيليين واللبنانيين، خلال الأسابيع الأخيرة، إلا أن الجانبين لم يتوصلا إلى تفاهمات كاملة حتى الآن. ونقل "واللا" عن مسؤول في البيت الأبيض قوله "إننا نواصل تقليص الفجوات بين الجانبين ونؤمن بإمكانية التوصل إلى تسوية" وأن هوكستين يجري اتصالات يومية مع اللبنانيين والإسرائيليين.

وكان وزير الأمن الإسرائيلي، بيني غانتس، قد هدد بأن أي استهداف لمنصة غاز بحرية ستؤدي إلى "يوم أو أيام قتالية أو إلى حرب" بين إسرائيل وحزب الله. ويأتي تهديد غانتس في أعقاب إطلاق حزب الله ثلاث طائرات مسيرة باتجاه منصة "كاريش"، وإعلان نصر الله أن هذه كانت البداية وحسب.

وكانت صحيفة "معاريف" قد أشارت في تقرير، يوم الجمعة الماضي، إلى أن إسرائيل تواجه صعوبة في معرفة ما يعتزم نصر الله القيام به، "والأسئلة غير المحلولة رفعت مستوى التأهب بشكل بالغ في جهاز الأمن إثر استمرار التهديدات المتتالية باستهداف منصات الغاز، والاستفزازات التي نفذها بإطلاق حزب الله ثلاث طائرات مسيرة غير مفخخة، قبل أشهر معدودة، والتي أسقطها الجيش الإسرائيلي." وأضافت الصحيفة أنه

"لا توجد في المواد الاستخباراتية حتى الآن معلومات حول مواجهة تقترب مع حزب الله، لكن موعد بدء استخراج الغاز في منصة 'كاريش' يقترب، ويرتفع في موازاته التوتر الأمني."

* * *

مناقصة إسرائيلية لبيع أسلحة قديمة يمكنها التسبب بمجازر حول العالم

تحرير :بلال ضاهر. موقع عرب 48

نشرت شعبة الصادرات الأمنية في وزارة الأمن الإسرائيلية إعلانات في الصحف، الأسبوع الماضي، دعت فيها تجار الأسلحة الإسرائيليين إلى المشاركة في مناقصة لبيع أسلحة ثقيلة قديمة ويبدو أن خرجت من الاستخدام، بينها قذائف مضادة للمدرعات وقذاف مدفعية ودبابات، خرجت من استخدام الجيش الإسرائيلي، لكن بإمكانها التسبب بارتكاب مجازر حول العالم. ووصف إعلان شعبة الصادرات الأمنية الأسلحة المعروضة للبيع بأنها من "فوائض" سلاح البرية في الجيش الإسرائيلي. وجاء في الإعلان أن هذه الذخيرة "مُعدة لاستخدام جيوش أجنبية، وبيعها بواسطة مصدرين/شركات تكون خاضعة لتقديم مصادقة مستخدم نهائي موقعة من قِبل مسؤول حكومي في دولة الهدف" التي تشتري هذه الذخيرة.

يشار إلى أن صفقات بيع الأسلحة الإسرائيلية إلى دول ليست استبدادية أو ديكتاتوريات لا تتم من خلال إعلان في الصحف عن مناقصة كهذه، من شأنها أن تثير شكوكا حول مصير هذه الأسلحة. وأشار موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني اليوم، الخميس، إلى أن "التاريخ الطويل لتصدير الأسلحة الإسرائيلية في الماضي والحاضر، إلى أوغندا أو ميانمار على سبيل المثال، لا يشجع على ثقة كبيرة في هذا المجال." وبين أنواع الذخيرة التي تعرضها إسرائيل للبيع في هذه المناقصة، قذائف مدفعية دقيقة من طرازAccular ، المزود بنظام توجيه يستند إلى GPS أو ملاحة ليست متعلقة بمنظومة أقمار اصطناعية، ويسمح بإصابة دقيقة لأهداف في مدى 35 – 40 كيلومترا. وتشمل قائمة الذخيرة المعروضة للبيع قذائف هاون وقذائف بقطر 105 مليمتر تستخدم في الدبابات من طراز "مركفاه" التي خرجت من استخدام الجيش الإسرائيلي قبل سنتين. وكذلك صواريخ موجهة بالليزر مضادة للدبابات من طراز LAHAT التي تسمح لدبابات "مركفاه" بإطلاقها إلى مدى أطول بكثير. وبالإمكان إطلاقها من مروحيات ومركبات وزوارق بحرية. وتعرض إسرائيل في هذه المناقصة بيع "ألغام"، ووصفت الصحيفة ذلك بأنه البند الأكثر إشكالية. ولا يوضح الإعلان نوع هذه "الألغام"، لكن إسرائيل لا تزال تستخدم ألغاما ضد البشر، كتلك التي نشرها الجيش الإسرائيليعلى طول خط وقف إطلاق

النار في هضبة الجولان المحتلة، في العام 2011، في أعقاب مسيرتي عودة في ذلك العام، وبعد مقتل 20 ناشطا شارك فيها بنيران القوات الإسرائيلية.

ورغم أن إسرائيل وقعت على البرتوكول الثاني للمعاهدة الدولية ضد الألغام والكمائن ضد البشر، لكنها ترفض التوقيع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام واستخدامها ضد البشر. ولفتت الصحيفة إلى أن إسرائيل اختارت بحرص المعاهدات التي توقع أو لا توقع عليها. وترفض إسرائيل، على سبيل المثال، التوقيع على البروتوكول الثالث الذي يحظر استخدام أسلحة حارقة ضد المدنيين، مثل القذائف الفوسفورية التي استخدمتها بشكل واسع في الحروب التي شنتها في قطاع غزة.

كذلك ترفض إسرائيل التوقيع على البروتوكول الخامس، من العام 2003، المتعلق بمخلفات الذخائر التي لم تنفجر بعد إطلاقها، والحرص على وسائل حذر من أجل حماية مدنيين من احتمال انفجار ذخائر كهذه. وخلال حرب لبنان الثانية، عام 2006، أطلق الجيش الإسرائيلي عددا هائلا من القذائف العنقودية، التي تشمل كل واحدة منها مئات القنابل الصغيرة، باتجاه الأراضي اللبنانية.

ونقلت الصحيفة عن جندي إسرائيلي أطلق قذائف عنقودية في تلك الحرب قوله إنه تلقى أمرا عسكريا بإطلاق "فيض" من القذائف العنقودية باتجاه الأراضي اللبنانية ومن دون تحديد هدف معين لها .وقال ضابط إسرائيلي أنه "تلقينا أمرا بإغراق مناطق (لبنانية)، وغطّينا قرى كاملة بالقذائف العنقودية. وما قمنا به كان جنونيا ووحشيا". وبحسبه، أطلق الجيش الإسرائيلي على الأراضي اللبناني قرابة 1800 قذيفة عنقودية، احتوت على 1.2 مليون قنبلة صغيرة، وذلك إضافة إلى قذائف كهذه أنزلتها طائرات حربية إسرائيلية على الأراضي اللبنانية.

وكان تقرير لمنظمة العفو الدولية (أمنستي)، صدر حينها، قد أفاد بأن حوالي مليون قنبلة صغيرة في هذه القذائف لم تنفجر لدى سقوط على الأرض، وتسببت بمقتل وإصابة أكثر من 200 مواطن لبناني في السنوات التالية. ولم يذكر إعلان المناقصة هذه القذائف. وبدا لافتا في الإعلان عن المناقصة أن "الذخيرة المعروضة للبيع هي بكميات مختلفة وبمستويات صلاحية مختلفة"، وأن التفاصيل موجودة في وثائق المناقصة، وأنها "في وضعها الحالي .'"AS IS, WHERE IS' ويصعب معرفة معنى ذلك، إلا أن الصحيفة أشارت إلى أنه إذا كانت الذخيرة قديمة وليست مخزنة كما يجب، فإن هذا سيؤدي إلى أخطاء خطيرة أو بقائها كمخلفات بعد إطلاقها وتكون قابلة للانفجار لاحقا.

ومن أجل معرفة طبيعة وتفاصيل الذخائر الفائضة عن استخدام الجيش الإسرائيلي ينبغي الاطلاع على وثائق المناقصة، لكن وثائقا كهذه ليست موجودة وليست متاحة في الموقع الإلكترونية لشعبة الصادرات الأمنية، وزارة الأمن أو موقع المناقصات الحكومية الذي وجه الإعلان المهتمين بالمناقصة إليه.

* * *

i24news: لماذا ما تزال حملة الانتخابات الإسرائيلية هادئة إلى هذا الحد - في الوقت الحالي؟

بقلم مدير قسم الأخبار في i24NEWS آرييل شميدبرج

التجربة علمت الأحزاب أنه لا جدوى من إنفاق مبالغ كبيرة من المال بالصيف عندما يخرج قطاع كبير من السكان إلى عطلة بعد شهرين بالضبط من اليوم، سيتم فتح الآلاف من مراكز الاقتراع في جميع أنحاء إسرائيل في الساعة 07.00 صباحًا وسيقف ملايين المواطنين في طوابير طويلة للتصويت وتحديد تركيبة الكنيست الـ 25، حيث تجري إسرائيل انتخاباتها الخامسة في أقل من ثلاث سنوات. تم في 30 حزيران/يونيو تحديد موعد انتخابات الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، والحملة تسير على قدم وساق، على الرغم من أنك لن تعرف ذلك من خلال كل الأنشطة الانتخابية، أو عدم وجودها.

لا خطابات ولا مفاجآت ولا إشارات ولا مظاهرات. لا توجد حملات في الواقع، باستثناء عدد قليل من مقاطع الفيديو على انتسغرام وفيسبوك . لكن لا تخطئوا فرئيس الوزراء يائير لابيد، ووزير الأمن بيني غانتس، وزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، وقادة حزبيون آخرون قاموا بالفعل بتشغيل محركاتهم. وتعهد أحد السياسيين الكبار الذين تحدثوا إلى i24NEWS بأن الأطراف المتنافسة ستطلق مرحلة أخرى أكثر أهمية من الحملات في الأيام المقبلة. هناك عدة أسباب لعدم القيام بذلك حتى الآن.

السبب الرئيسي بالطبع هو المال.

فالحملات تحتاجها، تحتاج الكثير منها. وعندما تجد الأحزاب السياسية الإسرائيلية نفسها تخوض الانتخابات في المتوسط مرتين في العام تقريبًا، فلا عجب أنها لا تملك ما يكفي من المال لإدارة حملات طويلة الأمد تكون كثافتها عالية بما يكفي لترك أثر على الجمهور. وهذا يجبر الأحزاب على إدارة حملاتها على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى، منخفضة المستوى للغاية، بدأت فور حل الكنيست وقرار الذهاب إلى الانتخابات. وستبدأ المرحلة الثانية خلال الأيام القليلة المقبلة وتستمر أقل من شهر بقليل، حتى روش هاشناه (رأس السنة اليهودية)، الذي يصادف نهاية أيلول/ سبتمبر.

لقد تعلمت معظم الأحزاب، أحيانًا بالطريقة الصعبة، أنه لا جدوى من إنفاق مبالغ كبيرة من المال في الصيف، عندما يخرج قطاع كبير من السكان إلى عطلة، غالبًا إلى الخارج، وبالتالي فإنهم أبعد ما يكونون عن

السياسة، حينها. (ينطبق هذا أيضًا على موسم الأعياد الدينية اليهودية، من نهاية أيلول/ سبتمبر حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر). لذلك سيتعين على عشاق السياسة الانتخابية والدعاية الانتخابية الانتظار بصبر حتى بدء المرحلة الثالثة والأخيرة، من المنتصف الثاني لتشرين الأول/ أكتوبر، حتى يوم الاقتراع. حتى ذلك الحين، سيتعين عليهم الاكتفاء بمقاطع الفيديو الخافتة والمنخفضة العيار على الشبكات الاجتماعية.

* * *

تقارير

وكالة "JNS": الرئيس السابق لقسم الأبحاث في الاستخبارات الإسرائيلية: خطة من أربع مراحل في واقع ما بعد الصفقة

ترجمة: عبير شهاب. أطلس للدراسات

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد أنه "إذا تم توقيع اتفاق، فإنه غير مُلزم إسرائيل. سنعمل على منع إيران من أن تصبح دولة نووية". يعتقد العديد من المحللين أن هذا العمل ضد إيران يجب أن يكون عسكريًا.

يوسي كوبرفاسر، الرئيس السابق لقسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية، قال "إذا لم نتمكن من منع إيران من امتلاك سلاح نووي بوسائل أخرى، فسيتعين علينا القيام بذلك عسكريًا"، وأضاف "نحن عالقون في توتر شديد الصعوبة بين التزامنا بمنع إيران من أن تصبح دولة نووية، والتزامنا بعلاقاتنا مع الولايات المتحدة." وأوجز كوبرفاسر خطة عمل، مكونة من أربعة أجزاء، في واقع ما بعد الصفقة:

1. على إسرائيل أن تواصل عملياتها السرية لتقويض قدرات إيران.
2. على إسرائيل أن تواصل تحذير الولايات المتحدة من أنها تحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ إجراءات ضد إيران.
3. يجب على إسرائيل أن تبني قدراتها العسكرية في الوقت الذي يكون فيه مطلوبًا لاتخاذ إجراء.
4. يجب أن تعمل مع دول الخليج للتأكد من أنها "لا تتجاوز الخط"، أي الانجراف إلى مدار إيران.

وأوضح أنه "يُمكن دائمًا الاعتماد على إسرائيل كخصم قوي لإيران، سيُنظر إليها دائمًا على أنها البلد الوحيد الذي لديه الشجاعة الكافية لضرب إيران عند الضرورة. المشكلة هي الطريقة التي ستنظر بها هذه الدول إلى الولايات المتحدة. إذا سمحت الولايات المتحدة لإيران بأن تصبح القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، فقد يؤثر ذلك على مواقف بعض هذه الدول البراغماتية تجاه إيران. سيقولون لأنفسهم: لماذا يجب أن نعيش في توتر ومواجهة مع دولة على وشك أن تصبح قوة نووية؟ نحن بحاجة إلى علاقات أفضل معها."

بينما قال أفرايم عنبر، رئيس معهد يروشلايم للاستراتيجية والأمن، إن "اتفاقيات إبراهيم ستتفكك إذا لم تتحرك إسرائيل ضد إيران. اتفاقات إبراهيم هي في الأساس صفقة بين إسرائيل ودول الخليج. سيقبلوننا كشركاء تحت القيادة الأمريكية، وسنهتم بأمر إيران. لم يأتوا من أجل التكنولوجيا أو من أجل المال، يُمكنهم شراء كل ما يريدون."

وأضاف عنبر "يبدو أن الخيار الوحيد لإسرائيل هو الهجوم، والوقت الذي يتعين عليها القيام بذلك هي في غضون عام. إسرائيل لا يُمكنها الهجوم، حتى تنتهك إيران الاتفاق. يجب على إسرائيل استغلال الوقت لتطوير خططها الهجومية وممارسة تنفيذها، مع استمرار أعمالها السرية داخل إيران. كما يجب أن تعزز علاقاتها مع دول الخليج."

عنبر يبدو واثقًا من أن إسرائيل يُمكنها أن تلحق ضررًا خطيرًا بالبنية التحتية النووية الإيرانية وتتغلب على الانتقادات من الولايات المتحدة والعالم في أعقاب ذلك.

وتابع بالقول "لا تنسوا أن جزءًا من النظام السياسي الأمريكي يفضل الهجوم، وخاصة الحزب الجمهوري، ولكن أيضًا داخل الحزب الديمقراطي. كان اتفاق عام 2015 ضد غالبية الرأي العام وضد غالبية أعضاء الكونجرس". وأشار إلى أن "هذا لم يتغير بشكل جذري. إن المعضلة بالنسبة لإسرائيل هي ما إذا كانت ستضرب قريبًا وتسبب بعض الضرر أم تنتظر تطوير خطط أفضل. في غضون ذلك، ستعزز إيران الدفاعات حول مواقعها النووية." ووافق كوبرفاسر بقوله "سيستغل الإيرانيون هذا الوقت لزيادة أنظمة دفاعهم الجوي بشكل كبير، وقدرتهم على الرد. كل يوم يمر يجعل الأمر أكثر صعوبة وتكلفة."

* * *

i24news: سلاح الجو الأمريكي يبني شبكة مسيرات بحرية بالتعاون مع إسرائيل والسعودية

بحلول الصيف، تتوقع البحرية الأمريكية أن يكون لديها مائة طائرة مسيرة جاهزة للاستخدام ستعمل من قناة السويس

أطلقت البحرية الأمريكية بالتنسيق مع إسرائيل والمملكة العربية السعودية ودول أخرى في الشرق الأوسط مشروع العمل على بناء شبكة من الطائرات بدون طيار، في محاولة لتقييد مجال الجيش الإيراني في المنطق وفق ما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال اليوم الخميس.

وتفيد هيئة البث الرسمية أن الضباط الأمريكيين رفضوا الكشف عن عدد الطائرات المسيرة سواء الجوية أو البحرية التي تنشرها الولايات المتحدة وحلفاؤها، كما رفضوا تقديم تفاصيل عن استخدامها. غير أنهم أكدوا أن السفن والطائرات بدون طيار توفر لهم رؤية أفضل فوق مياه المنطقة. ويضيف الموقع أنه بحلول الصيف

المقبل، تتوقع البحرية الأمريكية أن يكون لديها مائة طائرة صغيرة بدون طيار جاهزة للاستخدام والتي ستعمل من قناة السويس في مصر، قبالة سواحل إيران، لتزويد مركز القيادة في البحرين بالمعلومات .

ويعتبر مشروع المسيرات المشترك جزءا من علاقة تعاونية متطورة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج في أعقاب اتفاقات إبراهيم ما يعكس جهدًا آخر بقيادة الولايات المتحدة لتوحيد إسرائيل وجيرانها الخليجيين من أجل إنشاء شبكة دفاع جوي إقليمية.

يذكر أن البحرين وقعت اتفاقية أمنية مع إسرائيل هي الأولى من نوعها بين البلدين منذ التوقيع على اتفاق السلام بين البلدين عام 2020 ووقع الاتفاق عن الجانب الإسرائيلي وزير الأمن الإسرائيلي بيني غانتس ونظيره البحريني عبد الله بن حسن النعيمي، في العاصمة البحرينية المنامة.

* * *

استطلاع

استطلاع القناة 12: كتلة نتنياهو تزداد قوة بعدد المقاعد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

أظهرت نتائج استطلاع للرأي نشرته القناة ال12 العبرية مساء اليوم الأربعاء أنه إذا أجريت الانتخابات اليوم فستفوز كتلة نتنياهو بـ 59 مقعداً، وسيفوز الائتلاف المنتهي ولايته "لبيد – غانتس" ب 56 مقعداً فقط. أي أن هناك مقعداً واحداً فقط انتقل من كتلة لبيد إلى كتلة نتنياهو مقارنة بالاستطلاع السابق الذي نشر قبل أسبوع.

وعلى الرغم من زيادة المقاعد لكتلة نتنياهو، تقلص مقاعد الليكود فعليًا من 34 إلى 33 مقعداً وحصل حزب يش عتيد بزعامة لبيد على مقعد ليرتفع من 23 مقعداً إلى 24 مقعداً.

الاتحاد بين الصهيونية الدينية وعوتسما يهوديت فقد حصلا على 11 مقعداً في حين أن بن غفير فاز في الاستطلاع السابق لوحده ب 9 مقاعد، بينما ظلت الصهيونية الدينية لبتسلئيل سموتريش أقل من نسبة الحسم بنسبة 2.8في المئة.

حزب الروح الصهيونية بقيادة شاكيد مرة أخرى لا تتجاوز نسبة الحسم، ولكنها تزداد قوة قليلاً من 1.8في المئة في الاستطلاع السابق إلى 2.1في المئة في الاستطلاع الحالي.

"إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان، الذي كان منشغلاً الأسبوع الماضي في المفاوضات مع نقابة المعلمين، يرفع مقاعده إلى 6 مقاعد.

حزب معسكر الدولة لبيني غانتس وجدعون ساعر، والذي يضم بين جنباته وزيرة تعليم العدو يفعات شاشا بيتون، يفقد مقعداً واحداً ويحصل على 12 مقعداً، وحزب ميرتس بزعامة زهافا غالؤون يضعف بمقعد واحد وينخفض إلى 5 مقاعد مقارنة بالاستطلاع السابق، أما حزب العمل بقيادة ميراف ميخائيلي ينخفض إلى 5 مقاعد مقارنة بالاستطلاع السابق. كما تناول استطلاع الرأي سيناريو الاتحاد بين ميرتس والعمل، ووفقًا

للنتائج سيفقدان مقعداً واحداً ويحصلان معاً على 9 مقاعد. القائمة المشتركة سترتفع إلى 6 مقاعد مقابل الاستطلاع السابق، ويبقى حزب راعام بقيادة منصور عباس ب 4 مقاعد.

الاسم المثير للدهشة في الاستطلاع هو حزب الشباب المحترق "تسعيريم بوعريم "بقيادة هدار مختار والذي بالرغم من عدم تجاوزه لنسبة الحسم، لكنه يحصل على 1.5في المئة من الأصوات في الاستطلاع، في حين أنه لا يمكن أن تُنتخب مختار نفسها للكنيست على الإطلاق، حيث إنها لم تبلغ بعد 21 عامًا، لكن الحزب تحت قيادتها يتلقى نسبة دعم تبلغ حوالي مقعدين. كما أن حزب "يارون الاقتصادي" أقل من نسبة الحسم 1.1في المئة، وحزب "إسرائيل حرة" بقيادة إيلي أفيدار بأقل من 1في المئة.

وبعد أن التقى رئيس وزراء العدو لبيد وزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو يوم الإثنين للاطلاع على آخر المستجدات بشأن مفاوضات الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى، وبعد أن هاجم نتنياهو الحكومة الحالية تم فحص مدى ملاءمتها لمنصب رئاسة الوزراء.

ورداً على سؤال :من بين الشخصيات التالية، من برأيك الأنسب لمنصب رئيس الوزراء؟ والذي قُدم فيه نتنياهو ولبيد، حصل لبيد على دعم 30في المئة مقارنة بـ 32في المئة في الاستطلاع السابق، وحصل نتنياهو على 44في المئة مقابل 45في المئة في الاستطلاع السابق، و26في المئة أجابوا بـ "لا أحد منهم" أو "لا أعرف"، مقارنة بـ 23في المئة في الاستطلاع السابق.

وفي مقارنة بين نتنياهو وغانتس، فاز رئيس حزب الليكود بنسبة 45في المئة (على غرار الاستطلاع السابق) بينما يضعف غانتس ويقف عند 25في المئة مقارنة بـ 27في المئة في الاستطلاع السابق.

* * *